مجلة العلوم الإنسانية العربية
المجلد (٦) العدد (٣)
الإصدار الواحد والعشرون
٢٠٢٥ (٣٢-١)

مدى تأثير الانقسام السياسي على الامن الإنساني في فلسطين من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (دراسة تطبيقية على أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الاستقلال)

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

د. ياسر أبو حامد
محاضر العلوم الأمنية في جامعة الاستقلال

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٥ يوليو ٢٠٢٥م

الملخص

تتناول هذه الدراسة تأثير الانقسام السياسي الفلسطيني على أبعاد الأمن الإنساني السبعة، الأمن الاقتصادي، الأمن الصحي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، الأمن السياسي، الأمن الغذائي، والأمن البيئي، انطلاقًا من أن الأمن الإنساني من المنظور المعاصر يشكّل الإطار العام لصون كرامة الفلسطينيين وضمان بلوغهم لإحتياجاتهم دون خوف أو تهديد وضمان استمرار حصولهم على تلك الاحتياجات سواء المادية أو المعنوية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الانقسام السياسي المستمر عام 2007ترك آثاراً سلبية على أبعاد الأمن الانساني كافة، وانعكس ذلك من خلال ادراك عينية الدارسة لتلك الآثار، كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي اشارات دالة للمساس بالحريات العامة والسياسية، وتراجع في الاسلام الاجتماعي والسلم الأهلي، وضعف العدالة في توزيع المساعدات، فضلاً عن ضعف الرقابة الرسمية على قضايا البيئية. وعليه، خلصت الدراسة إلى مجموعة من رزم تطال أبعاد الأمن الانساني كتوصيات تشمل العمل الفوري على إنهاء الانقسام السياسي كشرط لتحقيق تقدم ملموس في أبعاد الأمن الانساني، وتوحيد المرجعيات القانونية والمؤسساتية تضمن ممارسة الحريات العامة والحقوق السياسية، وتطوير آليات دعم الأمن الغذائي، واجراء مراجعة للسياسات البيئية، وتعزيز السلم الأهلي والسلام الاجتماعي، بهدف احياء أبعاد الأمن الإنساني بوصفه أهم محددات الصمود الوطني وتحقيق التنمية المستدامة للفلسطينيين.

الكلمات المفتاحية: الانقسام السياسي، الأمن الانساني، فلسطين، أعضاء الهيئات التدريسية، الجامعات الفلسطينية، دراسة تطبيقية، جامعة الاستقلال.

Abstract

This study examines the impact of the Palestinian political division on the seven dimensions of human security: economic security, health security, personal security, community security, political security, food security, and environmental

security.Based on the fact that human security, from a contemporary perspective, constitutes the general framework for preserving the dignity of Palestinians, ensuring that they ,meet their needs without fear or threat and ensuring that they continue to receive those needs, whether material or moral The results of the study showed that the ongoing political division in2007 had negative effects ,on all dimensions of human security and this was reflected in the study sample's perception of those effects.The results of the statistical analysis also revealed significant signs of infringement on public and political freedoms, a decline in social Islam and civil peace, a lack of fairness in the distribution of aid, and weak official oversight of environmental issues.Accordingly, the study concluded with a set of packages that address the dimensions of human security as recommendations that include immediate action to end the political division as a condition for achieving tangible progress in the dimensions of human security.Unifying legal and institutional frameworks to ensure the exercise of public freedoms and political rights, developing ,mechanisms to support food security conducting a review of environmental ,policies, and promoting social peace with the aim of revitalizing the dimensions of human security as the most important determinant of national resilience and achieving sustainable development for Palestinians

Keywords: political division, human security, Palestine, faculty members , ,Palestinian universities, applied study .Al-Istiqlal University

*** المقدمة**

يُعتبر الانقسام السياسي من أشد العوامل التي تركت أثراً على حياة الفلسطينيين وانعكس تلقائياً على بنية مؤسسات السلطة الوطنية ووحدتها، ما أثر على بنيتها الإدارية والتنظيمية، فضلاً عن تأثر أبعاد الأمن الإنساني المتمثلة في الأمن الشخصي، الامن السياسي، الأمن البيئي، الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، والأمن الاجتماعي. ما قد أسهم في بروز مظاهر العنف، وجدل حول الحريات العامة، وأزمات اقتصادية متعاقبة، الذي عانى ومازال يعاني منها الفلسطينيين منذ عام ٢٠٠٧. كما عزز الانقسام من تباين في مواقف التنظيمات الفلسطينية في بلورة اتجاهات الفلسطينيين لمواجهة الاحتلال الاسرائيلي، ما أضر في وحدة الجبهة الداخلية الفلسطينية، وأثر على أبعاد الأمن الإنساني في فلسطين. وتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، فتناول الأول مشلكة الدراسة وأهدافها وأهميتها وحدودها الزمانية والمكانية

ومراجعة أدبيات سابقة، وموقع الدراسة من الدراسات السابقة، والثاني تناول منهجية الدراسة ومجتمعها، وعينتها، وأداتها، وصدق وثبات الأداة، واجراءات التطبيق وخطواته، ومتغيراتها والمعالجة الاحصائية، وتناول الثالث النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة.

تأتي الدراسة في ظروف صعبة والفلسطينيين بأمس الحاجة إلى تناول مدى تَأثر أبعاد الأمن الانساني في فلسطين بالانقسام السياسي، بهدف الخروج بنتائج وتوصيات تسهم في إدراك أن الانقسام السياسي محدد للأمن الإنساني في فلسطين، بما يساعد الباحثين، والجهد الوطني لكافة الأطراف الفلسطينية الهادفة إلى وضع حداً للانقسام وتحقيق الأمن الإنساني في فلسطين.

*** مشلكة الدراسة وأهدافها وأهميتها وحدودها الزمانية والمكانية ومراجعة أدبيات سابقة، وموقع الدراسة من الدراسات السابقة**

*** تمهيد**

تضمن المبحث الأول إشارة إلى خلفية الدراسة، وعرضاً لخلفة الدراسة وإشكاليتها وأهدافها وأهميتها ومنهجيتها وحدودها الزمانية والمكانية ومراجعة أدبيات سابقة موقع الدراسة من الدراسات السابقة؛ وذلك على النحو الاتي: -

*** مشكلة الدراسة وأسئلتها**

يُعد الانقسام السياسي في الساحة الفلسطينية من أهم التحديات الداخلية الذي ترك أثرا سلبياً على القضية الفلسطينية بمجملها وخصوصًا على الأمن الإنساني وأبعاده المتعدد، وبالرغم التحديات الجسيمة والتهديدات التي تحدق بالفلسطينيين بفعل سياسات إسرائيل واجراءاتها، إلا أن الانقسام السياسي مازال مستمراً ما أضعف قدرة المؤسسات الرسمية من القيام بدورها في حماية الفلسطينيين، وضمان كرامتهم وحقوهم في الحياة، والصحة، والتعليم، والمشاركة السياسية، والتنمية، واستمراره يطرح إشكالًا حقيقيًا حول العلاقة بين الانقسام السياسي وواقع الأمن الإنساني للفلسطينيين، لا سيما في ظل غياب رؤية استراتيجية موحدة قادرة على مواجهة التحديات الإنسانية المتجددة. وهنا يمكن تبويب المشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: إلى أي مدى يؤثر الانقسام السياسي على الامن الإنساني في فلسطين من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية؟، وينبثق عن التساؤل الرئيس السؤال الفرعي الآتي: إلى أي مدى يؤثر الانقسام السياسي على الأمن الاقتصادي، الأمن الصحي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، الأمن السياسي، الأمن الغذائي، والأمن البيئي في فلسطين؟

*** أهداف الدراسة**

١- التعرف إلى مدى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاقتصادي، الأمن الصحي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، الأمن السياسي، الأمن الغذائي، والأمن البيئي في فلسطين.

٢- كشف مدى معاناة الفلسطينيين بسبب استمرار الانقسام السياسي.

٣- التوصل إلى نتائج تسهم في ضرورة انهاء الانقسام السياسي.

*** فرضية الدراسة**

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تأثر الإنقسام السياسي على الأمن الإنساني في فلسطين من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (دراسة تطبيقية على أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الاستقلال)، تعزى إلى متغيرات (الجنس، الدرجة العلمية، سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي).

*** أهمية الدراسة**

تنبع أهمية الدراسة من الآتي: -

١- تناولها موضوعاً هاماً ثار حوله جدلاً على المستوى الوطني الفلسطيني منذ عام ٢٠٠٧.

٢- يعتقد أن استمرار الانقسام السياسي طالت آثاره كل أبعاد الأمن الإنساني للفلسطينيين؛ ذلك وفقاً لما ستكتشفه نتائج الدراسة.

٣- تناولها موضوعاً بحاجة إلى إجراء مزيد من الدراسات العلمية لتسليط الضوء عليه لمساعدة الأطراف الفلسطينية لإنهاء الانقسام السياسي كونه يمثل ضرورة وطنية.

*** حدود الدراسة الزمانية والمكانية**

تتمثل الحدود المكانية في جامعة الاستقلال. أما الحدود الزمنية ٢٠٢٥.

*** الإطار المفاهيمي والنظري**

تتضمن الدراسة مجموعة من المفاهيم؛ وذلك على النحو الآتي: -

١- الإنقسام السياسي الفلسطيني، أقدمت حركة حماس في ٢٠٠٧/٦/٤ بتنفيذ عملية عسكرية في قطاع غزة استهدفت الاستيلاء على الثكنات العسكرية والمقرات الأمنية وتفجير العديد منها، الأمر الذي أدى إلى قتل وإصابة العشرات من المواطنين (جريدة الأيام، ٢: ٢٠٠٧)، فضلاً عن السيطرة على كافة الأبنية الحكومية المدنية، وبذلك سيطرت حركة حماس على كامل القطاع ما أدى إلى فرض حصاراً على غزة، وفعلياً منذ تلك المرحلة بدأت مرحلة الشرخ السياسي الذي قاد إلى إنقسام جغرافي فوجد سكان قطاع غزة أنفسهم تحت سيطرة حرة حماس وحكومتها المقالة، بينما الضفة الغربية هي تحت سيطرة الحكومة الشرعية، وفي يوم ٢٠٠٧/٧/٤ عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إجتماعها الطارئ واتخذت عدة توصيات أهمها إقالة حكومة إسماعيل هنية، وإعلان حالة الطوارئ في البلاد، وكلف السيد الرئيس محمود عباس سلام فياض لتشكيل حكومة طوارئ، وفعلياً تم تشكيلها في ٢٠٠٧/٦/٧، وأدت اليمين الدستورية أمام الرئيس وفق القانون (محسن صالح، ٦٠: ٢٠٢٢)، أما في قطاع غزة استمرت الحكومة المقالة بتسيير الأعمال بعد أن أقالها السيد الرئيس محمود عباس، فمنذ ذلك التاريخ والعمل الرسمي يسوده حالة من الإنفصال (محسن صالح، ٦٤: ٢٠٢٢)، بالرغم من أن السلطة الوطنية تفي بإلتزاماتها تجاه الفلسطينين في مجالات الصحة والتعليم والأشغال العامة ورواتب موظفيها في قطاع غزة، إلا أن حالة القطيعة بقيت سائدة في العديدة من القطاعات الأخرى ذات العلاقة بحياة المواطنين ما أذن إلى استخدام مفهوم الانقسام السياسي وصفاً

للحالة السائدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وتماشياً مع أهداف الدراسة يمكن أن نعرف الانقسام السياسي الفلسطيني إجرائياً سريان حالة من الإنقطاع في العلاقات ما بين الحكومة المقالة في قطاع غزة، وحكومة الطوارئ في الضفة الغربية منذ عام ٢٠٠٧ما أثر ذلك على حياة الفلسطينيين وقضيتهم.

٢- الأمن الإنساني، أخذ مفهوم الأمن الإنساني حيزاً كبيراً في الدراسات الأمنية مؤخراً، حيث أن التطورات الدولية منذ إنهيار الكتلة الشرقية دفعت العديد من المهتمين على المستوى الرسمي والأكاديمي في تناول التهديدات والأخطار المحدقة في البشرية جمعاء والتي تتطلب جهداً جماعياً من دول العالم في التصدي لها والحد من آثارها السلبية، وبالرغم من أن أبعاد المفهوم لها جذورها النظرية في الإتفاقيات والمعاهدات الدولية ومنها الإعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي للحقوق الإجتماعية والإقتصادية والثقافية (Gred , 2002: Oberleinter)، إلا أنه لا يوجد تعريف متفق عليه أو توافق حول محتواه، فمنذ منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي بدأت العديد من الدول والمنظمات الدولية تستخدم المفهوم تعبيراً عن وصف برامجها ونشاطها بغية تأطيرها كوسيلة للتعبير عن المبادرات الإنسانية والسياسية لإضفاء نزعة إنسانية على غاياتها (Kanti Bajpai,p-2:2000) ، معبرة عن تطلع مستقبلي تنتفي في المهددات والاخطار التي تترك أثراً سلبياً على حياة الناس.

وأشار تقرير للتنمية البشرية الصادر عام ١٩٩٤ إلى أن ثمة تهديدات ينبغي أن يتم أخذها بالحسبان وإيجاد حلول لها، إذ ثمة ضرورة أن يتطور الأمن من حيث مضمونه وإهتماماته من الأمن التقليدي الذي يركز على الدولة وإستقلالها وسلامتها الإقليمية، إلى الأمن الذي يركز على أمن الإنسان، وأن يتم إعادة توجيه الميزانيات التي تنفق على التسلح إلى إنفاقها على مسارات التنمية المستدامة (Human Development Report, 22-24,1994)

وعرفته لجنة الأمن الإنساني بأنه" حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الانسان" وأن " الجوهر الحيوي لحياة البشر هو مجموعة الحريات والحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها الناس، والحماية من التهديدات التي قد تواجههم ". (لجنة الامن الإنساني، ٤: ٢٠٠٣).

أما اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول، أشارت في تقريرها عام ٢٠٠٠ أن " الأمن الإنساني هو " أمن الناس الذي يتحقق بسلامتهم البدنية ورفاهيتهم الإجتماعية والإقتصادية وصون كرامتهم وقدرهم كبشر، وحماية حقوق الانسان وحرياتهم الأساسية" (تقرير اللجنة الدولية ICISS، ٥، 2000). كما أن كل شيء من شأنه أن يقود إلى تحسين حياة الناس والدولة والمجتمع هو خطوة نحو الأمام لتحقيق الأمن الإنساني عبر التمكين الإقتصادي والسياسي والإجتماعي (Ramesh Thakur,9)

كما أن تايلور أوين، عرف الأمن الإنساني بأنه " حماية النواة الحية للبشر من المخاطر سواء كانت بنية اقتصادية، غذائية، صحية، شخصية، مجتمعية، أو سياسية، آخذاً بعين الإعتبار التهديدات الأمنية التي قد تمس أمن الدولة (بشير الشورو، ٩: ٢٠٠٥)، بمعنى أنه يوجد هناك من حاول التوفيق بين وجهة نظر التي تتخذ من الانسان كوحدة تحليل رئيسية

يستهدفها الأمن الإنساني بالرخاء والسعادة وبلوغ الإحتياجات دونما خوف أو تهديد، وجهة النظر التقليدية التي تتخذ من الدولة وحدة التحليل الرئيسية بالحفاظ عن أمن النظام السياسي وسلامتها الإقليمية. (James Ohwofasa,75,2002).

وبشكل عام وشمولي، فإن الأمن الإنساني ينطوي على رؤية تشتمل على غياب العنف بأنماطه المختلفة، والحكم الرشيد، وحقوق الناس في التعليم والصحية وفرص عمل والعيش في بيئة نظيفة وآمنه، فضلاً عن التأكد من تكافؤ الفرص بين الناس في القدرة على الوصول إلى الإحتياجات بدون عناء، ما يعزز من تقليل مستوى الفقر والعوز وتحقيق التنمية الاقتصادية ومنع النزاعات وتحقيق التحرر من الحاجة والخوف، تلك الواجهة تمثل الغاية الأساسية للأمن الإنساني ومن ثم الأمن القومي (Kofi Annan:2000)

أما على مستوى ظهور مفهوم الأمن الإنساني على مستوى التكتلات والمنظمات الإقليمية، أصبح المفهوم حاضراً في تطلعها للمستقبل، وشكلت التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية لا سيما منها تقرير التنمية البشرية للعام ١٩٩٤ والمشار إليه أعلاه، والأهداف العالمية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ محدداً عاماً لعمل تلك المنظمات في سياق تناولها لمفهوم الأمن الإنساني، فعلى سبيل المثال إن الجامعة العربية بوصفها أحد المنظمات الإقليمية، ظهر المفهوم في سياق عملها ذات العلاقة بالعمل الإنساني منذ عام ٢٠٠٠، ومنذ عام ٢٠٠٤ استضافت نشاطات إصدار النسخة العربية من التقرير الدوري الموسوم بعنوان النسخة العربية لتقرير الأمن الإنساني الصادر عن لجنة الأمن الإنساني العربية، كما تم تنظيم العديد من المؤتمرات في البلدان العربية لمواجهة التحديات المشتركة مع دول العالم، وحرصت المؤتمرات على مناقشة وبحث الأمن الإنساني في البلدان العربية من منطلق الحرص على التضامن والتعاون في مواجهة التحديات العالمية للأمن، بالتزامن من خشية جامعة الدول من إستخدام المفهوم للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية (خول يوسف وآخرون، ٥٣٠، 2012). وعليه، وتماشياً مع أهداف الدراسة، يمكن أن نعرف الأمن الإنساني إجرائياً، أن يتمتع الناس في الأمن الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، السياسي، الشخصي، المجتمعي، والصحي، أن يحصلوا على إحتياجاتهم دونما خوف أو تهديد.

٣- الجامعات الفلسطينية، وفقاً للمادة ٣ من قانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٨ بشأن مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني، تعرف الجامعات بأنها المؤسسات التي تضم كل منها ما لا يقل عن ثلاث كليات جامعية، وتقدم برامج تعليمية تنتهي بمنح درجة البكالوريوس "الدرجة الجامعية الأولى"، وللجامعة أن تقدم برامج للدراسات العليا تنتهي بمنح درجة الدبلوم العالي أو الماجستير أو الدكتوراة، ويجوز لها أن تقدم برامج تعليمية تنتهي بمنح شهادة الدبلوم وفق أنظمة الدبلوم. (https://info.wafa.ps/pages/details/3379)

٤- جامعة الاستقلال، أنشأت جامعة الاستقلال عام ١٩٩٨بمسمى الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية، وافتتحت رسمياً من قبل السيد الرئيس محمود عباس سنة ٢٠٠٧، وتعتبر الجامعة الوحيدة في فلسطين التي تعنى في منح درجات

بكالوريوس ودبلوم وماجستير في مجال العلوم الأمنية والعسكرية والشرطية. https://alistiqlal.edu.ps/about-university)

*** ابعاد الأمن الإنساني وسبل تحقيقها**

يطال الأمن الإنساني مختلف نواجي الانسان، وبالتالي يمكن إعتباره مفهوم متعدد الأبعاد " multidimensional"، وفي ضوء الأهداف العامية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، وتقرير التنمية البشرية للعام ١٩٩٤، فإن أبعاد الأمن الإنساني يمكن الإشارة إليها على النحو الآتي: –

١– الأمن البيئي، يهتم في التحديات والأخطار البيئية التي أضحت ماثلة أمام دول العام في الأمد الطويل والقصير، ومنها مكافحة التهديدات الناجمة عن الأضرار التي لحقت في الطبيعة بفعل العمل الجائر للناس بغية الحد من التدهور البيئي، فضلاً عن التلوث التي تسببه البلدان الصناعية الكبرى؛ حيث أن التلوث الجوي أضحى من أهم التهديدات البيئية الدولية، بالإضافة إلى قضية الاحتباس الحراري، وارتفاع درجة حرارة الأرض.

٢– الأمن الاقتصادي، يهتم في ضمان دخل مستقر للأفراد عبر توفير فرص العمل التي تؤمن عيشاً كريماً للإنسان وتوفير الرفاه والرخاء الاقتصادي، فإن ربع سكان العالم آمنين إقتصاديا، فإن مشكلة الأمن الإقتصادي تتجلى في دول جنوب القارة، وفي دول الشمال تمثل مشكلة البطالة مسبباً للتوترات السياسية.

٣– الأمن الشخصي، يهتم في حماية الإنسان من التهديدات التي تتضمن العنف الجسدي سواء كان ناتجاً عن أقرانه في المجتمع أو من الدولة أو دولة خارجية.

٤– الأمن الصحي، يهتم في توفير الحماية من الأمراض والأوبئة وضمان الرعاية الصحية للإنسان بحدودها الدنيا، وبالنسبة إلى الأمم المتحدة فإن تهديدات الأمن الصحي تتعاظم لاسيما لدى شريحة الأطفال الذين يتعرضون لسوء التغذية والحرمان من التعليم المناسب وقلة المياه الصالحة للإستخدام الآدمي في المناطق النائية بالعديد من بلدان العالم.

٥– الأمن الغذائي، يهتم في ضمان توفير الغذاء وأن يتاح للناس الوصول والحصول إليه إقتصادياً ومادياً، فإن الأمم المتحدة لا ترى في توافر الغذاء مشكلة، وإنما المشكلة تتجلى في سوء توزيع المواد الغذائية وضعف القوة الشرائية، لذلك فإن الجهود تنصب نحو تذليل العقبات أمام الأمن الغذائي على المستويات كافة المحلية والإقليمية والدولية، وبالرغم من ذلك فإن نواتج تلك الجهود لم تحل مشاكل الأمن الغذائي بشكل كامل وفقاً للأمم المتحدة، يبقى مفتاح الحل في توافر فرص العمل والدخل الذي يؤهل الإنسان للإيفاء بإلتزاماته الغذائية، وهذا مرتبط في الأمن الاقتصادي.

٦– الأمن المجتمعي، يهتم في مواجهة التهديديات الإجتماعية التي تهدد النسيج الإجتماعي والسلم الأهلي، أو المساس في القيم والأخلاق، وتلاشي العنف العرقي والإثني، لا سيما وأن في المجتمعات التي تتشكل من إثنيات وأقليات عرقية وإثنية تعرضت للعنف من الأكثرية.

٧- الأمن السياسي، يهتم في ضمان الحريات العامة، وتوفير الإحترام الكافي لحقوق الانسان، فما زالت العديد من بلدان العالم تشهد قمعاً سياسياً وإنتهاكات منتظمة لحقوق الانسان. (Human Development Report,25-33,1994) ، كما هو الحال في فلسطين.

(https://www.amnesty.org/ar/location/middle-east-and-north-africa/middle-east/israel-and-the-occupied-palestinian-territory/report-israel-and-the-occupied-palestinian-territory)/

أما حول سبل تحقيقها، فيمكن تحقيق أبعاد الأمن الإنساني من خلال الحماية والتمكين، فالحماية تأخذ طابع وقائي لمواجهة التهديدات التي تحيط في الانسان، وهذا يتطلب إيجاد مؤسسات تنشط على المستوى المحلي والإقليمي والدولي لمواجهة التهديدات لتشكل بعداً وقائياً لحماية الإنسان من تداعياتها. أما التمكين، فيأخذ طابع تثقيفي وتوعوي لرفع مستوى وعي الانسان لجعله قادراً على التخطيط سواء على المستويين الذاتي والمجتمع، بغية جعله قادر على التمتع بحقوقه والمطالبة بها. (خول يوسف وأمل يازجي، ٥٣٤، ٢٠١٢).

*** مراجعة أدبيات سابقة**

*** دراسات حول الإنقسام السياسي**

١- استعرضت دراسة (عماد بشتاوي، الإنقسام السياسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، الإنقسام السياسي بين حركة فتح وحماس بين عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧)، متخذة من الوثائق والتصريحات المنشورة عبر وسائل الإعلام أساساً لستعراض مجريات الأحداث في عقب الإنتخابات الفلسطينية عام ٢٠٠٦، التي أسفرت عن فوز حركة حماس، مبينة مجريات الإنقسام وموقف حركتي فتح وحماس والتنظيمات الفلسطينية من أسباب الإنقسام والمبادرات التي قدمت لإنهائه، كما استعرضت الدراسة المواقف الدولية والإقليمية والإسرائيلية بالإضافة إلى مواقف الدول العربية منه، والآثار التي ترتبت على صعيد المشروع الوطني. (عماد بشتاوي: ٢٠٢٠: العراق)

٢-كما تعيد دراسة (إبراهيم براش، جذور الانقلاب الذي أقدمت عليه حركة "حماس" في ٢٠٠٧/٧/٤ إلى أبعد من هذا التاريخ). فهو يعتقد أن ما حدث في أواسط حزيران/يونيو ٢٠٠٧ إنما هو تتويج لسلسلة متراكمة من الخلافات أدت في نهاية المطاف إلى الانقسام، وأن هذه الخلافات بدأت مع تأسيس حركة حماس نفسها في أواخر عام١٩٨٧ وتعمقت بالتدريج، حتى تمكنت من خلخلة ركيزتَي مشروع التحرر الوطني، والتسوية السلمية، ويرى أن لا حل ولا تسوية ولا مقاومة في ظل الإنقسام السياسي والإنشطار الجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية، الأمر الذي يعني أن ثمة خللاً استراتيجياً خطراً في المشروع الوطني الفلسطيني. (إبراهيم براش: ٢٠٠٩: فلسطين)

٣- أما دراسة (أسامة أبو نحل، قضية القدس من أهم وأخطر قضايا الحل النهائي للقضية الفلسطينية برمتها)، حيث أن إسرائيل تبذل قصارى جهدها للتسويف في إيجاد حل للقضية الفلسطينية، في محاولة منها لتحقيق مشروع تهويد مدينة القدس، ولإفراغها من سكّانها، ولتفشّي الاستيطان في كافة

أرجاء الضفة الغربية، ومع ذلك يبقى الإنقسام سبباً من أسباب تسريع المشاريع الإسرائيلية وليس سبباً رئيسياً. لذا يجب على طرفي الإنقسام الفلسطيني، تسريع وتيرة العمل بكل طاقتهما لتحقيق المصالحة السياسية والمجتمعية بينهما، فبدون تحقيق هذه المصالحة سوف تبقى القضية الفلسطينية ولا سيما قضية القدس دون حل، فالقيادات الإسرائيلية المتعاقبة تراهن بذكاء لا يدركه طرفا الانقسام على بقاء هذا الانقسام، لتحقيق مآربها التهويدية والاستيطانية في القدس وكافة مدن الضفة الغربية. (أسامة أبو نحل، ٢٠١٦: فلسطين).

٤- في حين أن تناولت دراسة (زكي مرتجى، الانقسام السياسي وأثره على التنمية بمحافظات غزة وسبل التغلب عليها)، وهدفت إلى الكشف عن الاثار الساسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية للانقسام على التنمية في محافظات غزة، بغية تحديد أهم سبل التغلب على تلك الاثار، واستخدم الباحث المنهج الكمي، وكانت أداة الدراسة استبيان مكون من ٠٩ فقرة موزعة على خمسة محاور، وتكونت عينة الدراسة من ٨٧ من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية، واستخدم برنامج التحليل الاحصائي SPSS، وكشفت نتائج الدراسة أن الانقسام السياسي له أثار سلبية على المجتمع، وقدمت الدراسة مجموعة من السبل للتغلب على هذه الاثار وابرزها التسريع في إنجاز المصالحة الوطنية، ومعالجة الآثار الناجمة عن الانقسام في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتربوي والنفسي. (زكي مرتجى، ٢٠١٣: فلسطين)،

٥- كما أن دراسة (ياسر أبو عجوة، محمد أبو عسلية، تناولت الانقسام السياسي وعلاقته بالاغتراب السياسي من وجهة نظر طلبة الجامعات " دراسة تطبيقية على عينه من طلبة جامعة الأقصى)، وهدفت التعرف إلى علاقة الانقسام بالاغتراب السياسي، وكشف الفروق الدالة احصائيا في الاغتراب ، وتكونت عينة الدراسة من طالباً، ٤٤٠ طالباً وطالبة، وتوصلت الدراسة إلى وجود الاغتراب لدي الطلبة بدرجه عالية، وفروق دالة إحصائية في الاغتراب السياسي في محافظة غزة تعزى إلى لمتغير الجنس، في حين لا توجد داله احصائيا في الاغتراب لدى الطلبة تبعاً لمتغير مكان السكن. (ياسر أبو عجوة، محمد عسلية: ٢٠١٣: فلسطين)

٦- كما تناولت دراسة (عدنان الحجار، آلية التشريع في فلسطين وتأثير الانقسام السياسي الفلسطيني عليها)؛ حيث أن الانقسام الفلسطيني عام ٢٠٠٧ أدى إلى وجود حكومتين ونظامين تشريعيين، وتم استخدام المنهجية الوصفية التحليلية لألية التشريع في فلسطين وتأثير الانقسام عليها موضحاً آلية التشريع قبل الانقسام، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها أن آلية التشريع ومرجعتيها القانونية تغيرت، كما أن القوانين الجديدة الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية في الضفة تطبق فقط في الضفة والقوانين التي تصدر عن حماس تطبق في قطاع غزة (عدنان الحجار: ٢٠١٣)

*** دراسات حول الأمن الإنساني**

١- دراسة (حسين الأمير، الأمن الإنساني وعلاقته بالتنمية البشرية وحقوق الانسان)، أكدت الأمن الانساني هو الصيغة أو النموذج الناشئ لفهم نقاط الضعف العالمية التي تتحدى

أتباع المفهوم التقليدي للأمن من خلال التأكيد على أن المرجع المناسب للأمن يجب أن يكون الانسان عوضا عن الدولة. ويقوم الامن الانساني على محورية الانسان، حيث يتم فهم الأمن بشكل متعدد التخصصات وينطوي على عدد من القطاعات البحثية التي تشتمل على الدراسات الإنمائية والعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية وحقوق الانسان خاصه بعد نشر تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي عام ١٩٩٤ الذي مثل علامة فارقة في مجال الأمن؛ مشيراً إن التقرير يدعو إلى تحقيق التحرر من الفاقة والتحرر من الخوف لجميع الأفراد هو أفضل مسار للتصدي لمشكلة انعدام الأمن في العالم. (حسين، ٢٠١٩: العراق).

٢- كما أن دراسة (حسن الدعجة، مهددات الأمن الإنساني)، هدفت إلى تحديد أهم مهددات الأمن الإنساني التي يتأثر بها الأمن الوطني، في الوقت الذي حصل هناك تحول في التركيز على الفرد واحتياجاته بدل من التركيز على أمن الدولة. فأضحى الفرد وحدة تحليل رئيسية يسبق الدولة؛ وأمن الفرد يعني أمن المجتمع يؤسس لعلاقة متوازنة بين الدولة والمجتمع، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مهددات الأمن الإنساني تتعدد بتعدد الجهات الفاعلة، ومنها ما تستهدف الانسان ذاته، والدولة، ومجموعة مشتركة من التهديدات التي تطال العديد من الدول سيما منها المرتبطة بالأمن البيئي والصحي والاقتصادي .... الخ (حسن، 2017: الاردن)

٣- وتناولت دراسة (يوسف ازروال، الأمن الإنساني دراسة نظرية: الجذور، المفهوم، الأبعاد، المخاطر)؛ وأكدت على أن الأمن يمثل اتجاه أساسي يضمن حياة كريمة للبشر، لا سيما وأن الدول تجند طاقاتها لتحقيق أمنها ودرء المخاطر التي تواجهها، فالبشر يتزعون بشكل عام إلى الشعور بالأمن فضلا عن ميلهم الجاد إلى أمننة بيئتهم من خلال تحقيق أبعاد الأمن الانساني المتمثلة في لأمن الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، الثقافي، والأمن البيئي...الخ (يوسف، 2016: الجزائر)

٤-كما أن دراسة (عادل ثجيل، الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم)، اعتبرت أن الأمن يعبر عن سيرورة دائمة التحرك تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات على المستوى المحلي والاقليمي والدولي، ليشكل الأمن احتياجاً للجميع على مستوى الدولة والمجتمع، فالأمن يمثل أحد أهم الدوافع التي تبلور سلوك الأفراد، بل وللآليات التي تحكم علاقة الدولة في المجتمع، فسعي المواطنين للعيش في بيئة آمنة يندرج في سياق تجنب الضرر والأخطار، ويرى أن الدراسات الأمنية شهدت العديد من الجهود البحثية ذات البعد النظري، بداية من المنظور التقليدي الذي يركز على أن الدولة، وبعد الحرب الباردة شهدت الدراسات تطوراً أخذ بعين الاعتبار التحديات الجديدة التي أضحت تواجه الكون والمُعبر عنها في الأبعاد السبع للأمن الانساني، وبروز بيئة على المستوى الدولي جديدة بتفاعلات جديدة متعددة المطالب والهياكل والاحتياجات المختلفة الماضي.(عادل، 2016: الجزائر)

٥- في حين أن دراسة (عبير رفاعي، الأمن الإنساني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة " دراسة ميدانية لقرية الشيخ درغام)، هدفت التعرف إلى دور الأمن الإنساني في تحقيق التنمية المستدامة بالتطبيق على قرية "الشيخ درغام"، والتعرف

إلى الأبعاد الاجتماعية والبيئة للتنمية المستدامة. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي بطريقة المسح الاجتماعي بالعينة. كما استخدمت أدوات جمع باستخدام أداة صحيفة الاستبيان، والمقابلات الفردية المتعمقة. توصلت الدراسة إلى النتائج أهمها: اتضح ظهور مفهوم الأمن الانساني مع بروز تهديدات منها الاقتصادية، الصحية، البيئية، الاجتماعية. وعن أبعاد تحقيق التنمية المستدامة: ظهر اتجاه بمجتمع الدراسة يؤكد على أهمية قضية تنظيم الأسرة، وخفض حجمها. (عبير، ٢٠٥: مصر)

*** موقع الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة**

تتميز الدراسة الراهنة عن الدراسات السابقة من حيث موضوعها الانقسام السياسي الفلسطيني وتناول آثاره على أبعاد الأمن الانساني للفلسطينيين امبريقياً، وهذا ما وضعها في موضع الاختلاف عن الدراسات السابقة التي تناولت الانقسام السياسي نظرياً، وكذلك الأمن الانساني ، باستثناء دراسة (عبير رفاعي، الأمن الإنساني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة " دراسة ميدانية لقرية الشيخ درغام)، ودراسة (ياسر أبو عجوة ومحمد عسلية، تناولت الانقسام السياسي وعلاقته بالاغتراب السياسي من وجهة نظر طلبة الجامعات " دراسة تطبيقية على عينه من طلبة جامعة الأقصى)، وهذا ما يجعل الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة.

*** الطريقة والاجراءات**

١- تمهيد، سيتناول المبحث الثاني، منهجية الدراسة ومجتمعها، وعينتها، وأداتها، وصدق وثبات الأداة، واجراءات التطبيق وخطواته، ومتغيراتها والمعالجة الإحصائية؛ ذلك على النحو الآتي: -

١- منهجية الدراسة وأداتها، تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بوصفه يتناول وصف مشكلة الدراسة وجمع البيانات وتحليلها بهدف تحديد العلاقات بينها وتفسيرها، واستخلاص النتائج والتوصيات، ما يجعله مناسبًا للدراسة، تم بناء أداة الدراسة على شكل استبانة من خلال الاستفادة من متخصصين في مجال الدراسة ودراسات سابقة، وتكونت الاستبانة من قسمين: حيث احتوى القسم الأول على المعلومات العامة، وتكون القسم الثاني من (٤٠) فقرة، وبعد عرضها على المحكمين وإجراء التعديلات اللازمة من إضافة وحذف تم اعتمادها بصيغتها النهائية.

٢- طريقة جمع البيانات: -

١- المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

٢- المصادر الثانوية: حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والدراسات والدوريات التي تناولت موضوع الدراسة.

٣- مجتمع الدراسة: يعرف مجتمع الدراسة بأنهم جميع الأفراد المرتبطين بموضوع الدراسة، وبذلك فإن المجتمع في هذه الدراسة هم أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (دراسة تطبيقية على أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة

الاستقلال البالغ عدد ١٠٠ عضو هيئة تدريس) كحالة لتطبيق الدراسة عليها.

٤- عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة الحالية من (٥٠) استبانة، وزعت على أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (دراسة تطبيقية على أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الاستقلال) كحالة لتطبيق الدراسة عليها، حيث تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية البسيطة، وبلغ عدد الاستبيانات المستردة والصالحة للتحليل(٥٠) استبانة، أي بنسبة استجابة بلغت (00%)، والجدول التالي تبين توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها.

الجدول توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدراسة

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	37	%74,0
أنثى	3	%26,0
المجموع	50	%00,0
الدرجة العلمية		
محاضر		%22,0
أستاذ مساعد	32	%64,0
أستاذ مشارك فأعلى	7	%4,0
المجموع	50	%00,0
سنوات الخدمة		
أقل من 5 سنوات	4	%8,0
من 5_ 0 سنوات	8	%6,0
5-0سنة	22	%44,0
5سنة فأكثر	6	%32,0
المجموع	50	%00,0
المسمى الوظيفي		
عميد	3	%6,0
مدير	5	%0,0
رئيس قسم	2	%42,0
عضوهيئة تدريس	2	%42,0
المجموع	50	%00,0

٥- صدق الأداة: يقصد بالصدق هو أن المقياس الذي استخدم في البحث يقيس بالفعل ما ينبغي أن يقاس، حيث تتطابق المعلومات التي تم جمعها مع الحقائق الموضوعية، وبعد إعداد أداة الدراسة بشكل أولي تم عرضها على عدد من المحكمين ذوي الخبرة والاختصاص من أجل التحقق من صدقها والتأكد من صحة محتوى الفقرات المكونة للاستبانة، ومدى ملاءمتها لأهداف الدراسة ومتغيراتها، وقد أشاروا إلى بعض التعديلات المناسبة لتصبح بصورتها النهائية التي تم توزيعها على عينة الدراسة.

٦- ثبات الأداة: ويقصد بثبات الاستبانة هو أن تعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقها مرات أخرى متتالية، ويقصد به أيضاً إلى أي درجة يعطي المقياس قراءات متقاربة عند كل مره يستخدم فيها أو ما هي درجة اتساقه وانسجامه واستمراريته عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة وقد قام الباحث بحساب الثبات بطريقة الاتساق الداخلي وبحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا، وذلك كما هو موضح في الجدول (٢).

جدول رقم (٢): نتائج معامل كرونباخ ألفا لثبات أداة الدراسة

البيان	عدد الحالات	عدد الفقرات	قيمة ألفا
الدرجة الكلية	**50**	49	.960

وتشير المعطيات الواردة في الجدول السابق أن قيمة ثبات أداة الدراسة عند الدرجة الكلية بلغت (960.)، وبذلك تتمتع الاستبانة بدرجة مرتفعة من الثبات وقابلة لاعتمادها لتحقيق أهداف الدراسة.

٧- إجراءات التطبيق وخطواته: -

١- تحديد موضوع الدراسة والمتمثل في التعرف إلى مدى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الإنساني في فلسطين من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (دراسة تطبيقية على أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الاستقلال)

٢- بعد التأكد من صدق أداة الدراسة قام الباحث بتوزيع (٥٠) استبانة على المحاضرين في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً)،.

٣- قامت عينة الدراسة بتعبئة الاستبانة بما هو مطلوب منهم وبعد ذلك قام الباحث بجمعها منهم وقد بلغت الاستبيانات المسترجعة (٥٠) استبانة.

٤- قام الباحث بتسليم الاستبيانات إلى المحلل الإحصائي والذي قام بدوره بإدخالها إلى جهاز الحاسوب لتحليل النتائج باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

٨- المعالجة الإحصائية: بعد جمع بيانات الدراسة، قامه الباحث بمراجعتها وذلك تمهيداً لإدخالها للحاسوب، لعمل المعالجة الإحصائية للبيانات، وقد تم إدخالها وذلك بإعطائها أرقاماً معينة، حيث أعطي كل مستوى من مستويات درجة الموافقة درجة معينة، فأعطيت، درجة موافق بشدة (٥) درجات، موافق (٤) درجات، بدرجة محايد (٣) درجات، معارض (٢) درجتان، معارض بشدة درجة واحده. وقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج الأعداد، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، تحليل التباين الاحادي One Way ANOVA)، اختبار ت لمجموعتين مستقلتين Independent Sample t -test))، ومعادلة الثبات كرونباخ ألفا، وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS.

*** تحليل نتائج الدراسة**

١- تمهيد، يتضمن المبحث الثالث النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة؛ بهدفت التعرف إلى مدى تأثر الانقسام السياسي على الامن الإنساني في فلسطين من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (دراسة تطبيقية على أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الاستقلال)، وذلك من خلال التعرف إلى إجابات عينة الدراسة حول فقرات الاستبانة، ولتحقيق ذلك تم تطوير أداة الدراسة (الاستبانة) وتم التأكد من صدقها ومعامل ثباتها، وبعد ذلك تمت عملية توزيع وجمع الاستبيانات تم ترميزها وإدخالها للحاسوب ومعالجتها إحصائيا باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وفيما يلي نتائج الدراسة تبعا لأسئلتها وفرضياتها.

٢- النتائج المتعلقة بالسؤال الأول، ما مدى تأثر الانقسام السياسي على الامن الإنساني في فلسطين من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (دراسة تطبيقية على أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الاستقلال) "؟

للإجابة عن السؤال الأول، استُخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة، وعلى الدرجة الكلية عند العينة. ومن أجل تفسير النتائج اعتمدت المتوسطات الحسابية الموزونة الآتية المعتمدة إحصائياً والخاصة بالاستجابة على الفقرات كالآتي: -

أ- (من - أقل من ٨٠.) مستوى منخفض جداً.

ب- (من ٨٠.- أقل من ٢.٦) مستوى منخفض.

ج- (من ٢.٦- أقل من ٣.٤) مستوى متوسط

ح- (من ٣.٤- أقل من ٤.٢) مستوى مرتفع.

د- (٤.٢ فأعلى) مستوى مرتفع جداً.

وحُسبت الفترات الخاصة عن طريق قسمة المدى=(٥-=٤) على عدد الفترات (٥)، تم استخراج طول الفئة

(8)، لذلك نجد أن الفئة الأولى (- .٨) بإضافة (٠.٨) الى الحد الأدنى، ويمكن استخراج باقي الفئات بنفس الطريقة.

١- النتائج المتعلقة بالبعد الأول: ما مدى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاقتصادي؟

جدول رقم (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبعد الأول: مدى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاقتصادي

الرقم	ترتيب الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	1	تُوحد الانقسام السياسي بيئة تغير مستقرة اقتصادياً أعاقت التخطيط الشامل للتنمية.	4.48	.50	مرتفع جداً
2	2	يؤثر الانقسام السياسي على ارتفاع معدلات الفقر في المجتمع الفلسطيني.	4.44	.58	مرتفع جداً
3	7	ألهاء الانقسام السياسي يقوض إلى تحسين الوضع الاقتصادي في فلسطين.	4.40	.49	مرتفع جداً
4	6	يضعف الانقسام السياسي السياسات الاقتصادية الموحدة التي أثرت على النمو الاقتصادي الوطني.	4.24	.43	مرتفع جداً
5	3	يضعف الانقسام السياسي التنسيق في إدارة الموارد الوطنية مما فاقم من الأزمات المعيشية	4.8	.60	مرتفع
6	4	يؤدي الانقسام السياسي إلى تراجع فرص العمل المتاحة في فلسطين.	4.2	.77	مرتفع
7	5	يقلل الانقسام السياسي من مستوى ثقة المستثمرين في الاقتصاد الفلسطيني.	4.0	.76	مرتفع
		الدرجة الكلية	4.28	.38	مرتفع جدا

يتضح من جدول رقم (٣) أن تأثير الانقسام السياسي على بُعد الأمن الاقتصادي كان مرتفع جدا على الفقرات (١، ٢، ٦، ٧)، حيث كان الوسط الحسابي لها أكثر من (4.2). وكانت مرتفعة على الفقرات (٣، ٤، ٥) حيث كان الوسط الحسابي لها ما بين (4.2-3.4)، وبذلك جاء الوسط الحسابي للدرجة الكلية مرتفع جدا؛ وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.28). كما نلاحظ من خلال البيانات الواردة في جدول رقم (٣) أن الفقرة (١) حصلت على أعلى المتوسطات الحسابية، وبلغ المتوسط الحسابي لها (4.48)، والانحراف المعياري (.50)، وبمستوى مرتفع جدا، أما الفقرة (5) أقل الفقرات (متوسطاً حسابياً)؛ إذ حصلت على متوسط حسابي (4.0)، وانحراف معياري (.76) بمستوى مرتفع. ويعزو الباحث تلك النتيجة وبالنظر في الحصاد الاقتصادي الفلسطيني للعام ٢٠٢٤ والتنبؤات الاقتصادية للعام ٢٠٢٥ الصادر عن سلطة النقد والجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، أن فلسطين واجهت كارثة اقتصادية قادت إلى انكماش القاعدة الانتاجية وتشويه الهيكل الاقتصادي، فشهد عام ٢٠٢٤ انكماشاً في الناتج المحلي في قطاع غزة بنسبة تجاوزت ٨٢٪، وارتفاع في معدلات البطالة بنسبة ٨٠٪، أما في الضفة الغربية وصل الانكماش نسبة ٩٪ مع ارتفاع بمعدلات البطالية بنسبة ٣٥٪، ما قاد إلى تراجع الاقتصاد الفلسطيني بنسبة ٢٨٪، وارتفاع في معدلات البطالة بنسبة ٥٪. علماً أن الاقتصاد الفلسطيني ما يقارب ٦٥٪ منه خدمات، في حين أن قطاع الانتاج يمثل منه ٢٠٪، وهذا يؤشر على أن الاقتصاد الفلسطيني غير ثابت يتأثر في الصدامات منها استمرار الانقسام السياسي، وقدرته على التعافي سريعة كونه اقتصاد صغير، وسجل قطاع الانشاءات تراجعاً بنسبة ٤٦٪ بواقع ٣٨٪ في الضفة الغربية، ٩٨٪ في غزة، وتلاه قطاع الصناعة ٣٣٪ بواقع ٣٠٪ في الضفة و٩٪ في غزة، ثم قطاع الزراعة بنسبة ٣٢٪ بواقع ٧٪ في الضفة و٩٪ في غزة، أما قطاع الخدمات فتراجع بنسبة ٢٧٪ بواقع ٧٪ في الضفة و٨٪ في غزة. أما النشاط التجاري مع العالم الخارجي فانخفض بنسبة ٥٪، وانخفضت الصادرات من السلع والخدمات نسبة ٣٪، وتراجعت الواردات بنسبة ٧٪ ، علماً أن قيمة الواردات تساوى ٣ اضعاف قيمة الصادرات، وهذا يوضح مستوى العجز في الميزان التجاري في فلسطين.

والجدير بالذكر أن أعلى حصة في التبادل التجاري في غزة كانت عام ٢٠٠٣ بنسبة ٢٩٪ من اجمالي التجارة الخارجية لفلسطين، إلا أن هذه النسبة أخذت بالتراجع بسبب العدوان الاسرائيلي واستمرار الانقسام السياسي وانخفضت

إلى أقل من ٤٪، كما أن الواردات من اسرائيل أخذت بالتراجع التي شكلت في العام ٩٩٦ ما نسبة ٨٦٪ من اجمالي الوارات الفلسطينية، إلى ٦٠٪ في العام ٢٠٢٤ ، بينما بلغت نسبة الصادرات إلى اسرائيل في العام ٩٩٦ ما نسبته ٩٤٪، فتراجعت إلى ما نسبته ٨٧٪ من اجمال الصادرات الفلسطينية

أما فيما يتعلق بمستويات البطالة، فخلال عام ٢٠٢٤ ارتفعت إلى ما نسبته ٥٪ بواقع ٣٥٪ في الضفة، و٨٠٪ في غزة، و بالمقارنة مع عام ٢٠٢٣ فكان معدل البطالة في الضفة ٨٪، وفي غزة ٥٣٪، كما انخفضت نسبة المشاركة في القوى العاملة خلال عام ٢٠٢٤ ما نسبته ٤٠٪ مقارنة مع العام ٢٠٢٣.

في حين أن الفقر ومستويات المعيشة، وتراجع اجمالي الاستهلاك بنسبة ٢٤٪ بواقع ٣٪ في الضفة و٨٠٪ في غزة ما يشير إلى مستوى معيشة متدني جداً للفلسطينيين، مع ارتفاع حاد في مستويات البطالة، ما يؤشر ذلك إلى انعدام الأمن الامن الغذائي في غزة، وهذا يعد مساس بالغ في أحد أبعاد الأمن الأمن الانساني المرتبط بشكل مباشر ببعد الأمن الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بأفاق الاقتصاد الفلسطيني في العام ٢٠٢٥ وفقاً لتنبؤات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني وسلطة النقد فتشير إلى استمرار الوضع القائم؛ حيث أن الاقتصاد سيستمر في التعرض لقيود على الحركة التجارية متزامناً مع توقف تمام للانشطة الاقتصادية في غزة وارتفاع حاد في البطالة، فضلاً عن التدهور للمركز المالي للحكومة بسبب العقوبات التي يفرضها الاحتلال، اضافة إلى التراجع الحاد في الايرادات بسبب استمرار الوضع الأمني الراهن واستمرار الانقسام السياسي، وتراجع في المنح والمساعدات الخارجية. وعليه يتوقع أن يحقق الاقتصاد الفلسطيني ارتفاع بنسبة ١٪ -٢٪ في العام ٢٠٢٥.

وترتبط هذه الدراسة مع نتائج دراسة ..

https://www.pma.ps/ar/%D8%A7%D9%D8%A5%D8%B9%D9%84%

https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=٥٩٠٣

٢- النتائج المتعلقة بالبعد الثاني: ما مدى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الصحي؟

جدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبعد الثاني (مدى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الصحي)

الرقم	ترتيب الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
8	2	يسهم الانقسام السياسي في تهميش بعض الكفاءات الطبية بسبب الانتماء السياسي أو 9الجغرافي	4.28	.50	مرتفع جداً
9	3	اضعاف الانقسام السياسي سيسهم في تحسين مستوى الخدمات الصحية في فلسطين	4.24	.56	مرتفع جداً
10	4	يؤدي الانقسام السياسي إلى ازدواجية السياسات الصحية ما يضعف الاستجابة للطوارئ.	4.20	.64	مرتفع
11	8	يؤدي الانقسام السياسي إلى ازدواجية السياسات الصحية ما يضعف الاستجابة للطوارئ.	4.04	.64	مرتفع
12	9	يؤدي الانقسام السياسي إلى ضعف جودة الخدمات الصحية.	3.94	.68	مرتفع
13	0	يضعف الانقسام السياسي التنسيق بين الجهات الصحية ما يؤدي إلى تأخير وصول المستلزمات الطبية لمستحقيها في فلسطين.	3.86	.86	مرتفع
14		يسيس الانقسام السياسي الخدمات الصحية ما يضعف ثقة المواطنين فيها.	3.86	.97	مرتفع
		الدرجة الكلية	4.06	.50	مرتفع

يتضح من جدول رقم (٤) أن تأثير الانقسام السياسي على بُعد الأمن الصحي، كان مرتفع جدا على الفقرات (٢، ٣)، حيث كان الوسط الحسابي لها أكثر من (4.2). وكان مرتفع على الفقرات (٨، ٩، ٠، ، ٤) حيث كان الوسط الحسابي لها ما بين (3.4-4.2)، وبذلك جاء الوسط الحسابي للدرجة الكلية مرتفعاً وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.06). كما نلاحظ من خلال البيانات الواردة في جدول رقم (٤) أن الفقرة (٢) حصلت على أعلى

المتوسطات الحسابية، وبلغ المتوسط الحسابي لها (4.28)، والانحراف المعياري (50.)، وبمستوى مرتفع جدا، أما الفقرة (١٤) حصلت على أقل متوسط حسابي (3.86)، وانحراف معياري (97..) بمستوى مرتفع، ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى أن مجتمع الدراسة متنبه إلى مدى تأثير الانقسام السياسي على المستوى الصحي للفلسطنيين، سيما وأن الفقرتان ٢ و٣ حصلتا على أعلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى أن الانقسام السياسي يسهم في تهميش الكفاءات الطبية تبعاً للانتماء السياسي أو الجغرافي، وانهاء الانقسام السياسي سيسهم في تحسين مستوى الخدمات الصحية في فلسطين، فبعد عام٢٠٠٧ قامت الحكومة المقالة بطرد جميع خصومها بالقوة من غزة Palestinian) (Territories,2011-2013، وبالرغم من ذلك إلا أن السلطة الوطنية لا تزال تساهم ماليًا في الرعاية الصحية في غزة من خلال المساعدة في دفع رواتب بعض مسؤولي الصحة وإرسال الإمدادات الطبية

https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D8%A7%D9%84%D

٣- النتائج المتعلقة بالبعد الثالث: ما مدى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الشخصي؟

جدول رقم (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبعد الثالث: مدى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الشخصي

الرقم	ترتيب الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
15	2	الغاء الانقسام السياسي سيعزز التقدم في النظام الأمني ما يوفر الحماية لجميع المواطنين دون تمييز في فلسطين.	4.36	.48	مرتفع جداً
16	20	يضعف الانقسام السياسي حرية المشاركة السياسية في فلسطين.	4.34	.85	مرتفع جداً
17	7	يسهم الانقسام السياسي في تقييد حرية الانتقال الآمن بين المحافظات الفلسطينية.	4.32	.55	مرتفع جداً
18	8	يقيد الانقسام السياسي حرية التعبير عن الآراء السياسية عبر وسائل التواصل الاجتماعي.	4.6	.58	مرتفع
19	9	يؤدي الانقسام السياسي إلى انتهاك للخصوصية الشخصية نتيجة الاختلافات السياسية بين التنظيمات الفلسطينية.	4.6	.62	مرتفع
20	5	يعزز الانقسام السياسي من رفع مستوى شعور المواطنين بتهديدات لسلامة الشخصية.	4.4	.86	مرتفع
21	6	يؤدي الانقسام السياسي إلى زيادة خطر التعرض للاعتقال أو المضايقة بسبب الانتماء السياسي.	4.00	.78	مرتفع
		الدرجة الكلية	4.2	.46	مرتفع جداً

يتضح من جدول رقم (٥) أن مدى تأثر الانقسام السياسي على الأمن الأمن الشخصي، كانت مرتفع جدا على الفقرات (٧، ٢٠، ٢)، حيث كان الوسط الحسابي لها أكثر من (4.2). وكان مرتفع على الفقرات (٥، ٦، ٨، ٩) حيث كان الوسط الحسابي لها ما بين (4.2-3.4)، وبذلك جاء الوسط الحسابي للدرجة الكلية مرتفعاً جدا، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.2). كما نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (٥) أن الفقرة (٢) حصلت على أعلى المتوسطات الحسابية (4.36)، والانحراف المعياري (48.)، وبمستوى مرتفع جدا، أما الفقرة (6) حصلت على أقل الفقرات متوسطاً حسابياً (4.00)، وانحراف معياري (78.)، بمستوى مرتفع. ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى أن الانقسام السياسي ترك أثر على الأمن الشخصي من خلال تقييد حرية الانتقال الآمن بين المحافظات الفلسطينية، سيما وأنه أخذ طابعاً جغرافياً بين الضفة الغربية وغزة، وأصبح التنقيل بينهما مقيداً بسبب الحصار الاسرائيلي المشدد على

قطاع غزة لدواعي أمنية والذي قلل من عدد الذين يستطيعون القدوم إلى الضفة الغربية من قطاع غزة، ففرض الاحتلال جراءات مشددة طالت المرضى من غزة الذين يتلقون العلاج في مشافى بالضفة الغربية، كما ان السفر من قطاع غزة أصبح مقيداً بسبب صعوبة الحصول على جواز السفر الفلسطيني؛ حيث أن تفاهمات أوسلو ٩٩٣ بين الفلسطينيين والاسرائليين تتيح فقط لوزارة الداخلية الفلسطينية في رام الله اصدار جوازات السفر، وأصبح الفلسطينيين من غزة يواجهون صعوبة في اصداره بسبب عدم قدرتهم المجيئ لمقر الوزارة في رام الله، أذ حق السفر وعدم المنع منه حقاً من الحقوق الشخصية، وعليه تلقت الهيئة المستقلة لحقوق الانسان 57 ادعاء بمنع من السفر بواقع 48 في الضفة، 9 في قطاع غزة (الهيئة المستقلة تقرير 27، 69: ٢٠٢١)، وتركزت ادعاءات المنع من السفر في غزة حول الامتناع عن اصدار جواز السفر، سيما وأن الفلسطينيين في غزة يعانون من تباطؤ في اصدار جواز السفر منذ الانقسام السياسي 2007؛ ولهذا السبب يعتبر قرار المنع من السفر أو الامتناع عن اصدار جواز السفر أو احتجاز وثائق الهوية والسفر صادر عن جهة غير قضائية انتهاك لحرية التنقل، كما أن غياب الثقة بين الفصائل الفلسطينية الاتي تعتبر نفسها معارضة للسلطة الوطنية الفلسطينية أضعف العلاقة بين الطرفين فانعكس على أداء الحكومة والمجتمع ما أضعف المشاركة السياسية (ذياب، ٢٠١٤: ٧٢).

٤- النتائج المتعلقة بالبعد الرابع: ما مدى تأثير الانقسام السياسي على الأمن المجتمعي؟

جدول رقم (٦) لمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبعد الرابع:

مدى تأثير الانقسام السياسي على الأمن المجتمعي

الرقم	ترتيب الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
22	27	يسهم الانقسام السياسي في تراجع مستوى السلم الأهلي في فلسطين.	4.40	.49	مرتفع جداً
23	22	يسهم الانقسام السياسي في توتر العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الفلسطيني.	4.26	.56	مرتفع جداً
24	23	وجود الانقسام السياسي يضعف التضامن المجتمعي في مواجهة التحديات الوطنية.	4.24	.52	مرتفع جداً
25	26	يضعف الانقسام السياسي من التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين.	4.20	.8	مرتفع
26	24	يقود الانقسام السياسي إلى وجود تفاوت في تطبيق القانون.	4.2	.75	مرتفع
27	25	يعزز الانقسام السياسي وجود مظاهر الانتهاك للمجتمعي لحقوق الأفراد . وممتلكاتهم في فلسطين.	4.0	.68	مرتفع
28	28	انهاء الانقسام سيعزز التماسك الاجتماعي في فلسطين	3.58	.64	مرتفع
		الدرجة الكلية	4.3	.44	مرتفع

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (٦) أن مدى تأثر الانقسام السياسي على الأمن المجتمعي، كانت مرتفعة جدا على الفقرات (٢٢، ٢٣، ٢٧)، حيث كان الوسط الحسابي لها أكثر من (4.2). وكانت مرتفعة على الفقرات (٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٨) حيث كان الوسط الحسابي لها ما بين (4.2-3.4)، وبذلك جاء الوسط الحسابي للدرجة الكلية مرتفعاً، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.3). كما نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (٦) أن الفقرة (٢٧) التي تتحدث عن " يسهم الانقسام السياسي في تراجع مستوى السلم الأهلي في فلسطين.." حصلت على أعلى المتوسطات الحسابية، وبلغ المتوسط الحسابي لها (4.40)، والانحراف المعياري (.49)، وبمستوى مرتفع جدا، أما الفقرة (٢٨) والتي تتحدث عن " انهاء الانقسام سيعزز التماسك الاجتماعي في فلسطين.". فهي أقل الفقرات (متوسطاً حسابياً)؛ إذ حصلت على متوسط حسابي (3.58)، وانحراف معياري (.64)، ومستوى مرتفع وعزو الباحث تلك النتيجة إلى أن الانقسام السياسي يترك أثر مرتفع على مكونات الأمن الاجتماعي، ما يعكس إدراكًا

واسعًا لدى المبحوثين لخطورة الانقسام على تماسك البنية المجتمعية. كما أن الانقسام السياسي يسهم في تراجع مستوى السلم الأهلي في فلسطين، ما يدل على إجماع نسبي حول أن الانقسام بات مصدرًا مباشرًا للانقسام الاجتماعي الداخلي، وزيادة احتمالات النزاع الأهلي، لا سيما في ظل ما تشهده الساحة الفلسطينية من استقطاب حاد بين الفصائل. ويعكس تآكل شبكات الدعم والتعاون الاجتماعي، خاصة في ظل غياب الإجماع الوطني حول القضايا الكبرى، ما يؤدي إلى تفشي مظاهر التفكك والاستقطاب . ما يشير إلى أن آثار الانقسام لم تقتصر على البنية الاجتماعية فحسب، بل امتدت لتعيق التنسيق المجتمعي والتنمية، وتكرّس الانفصال في الأجندات والبرامج المجتمعية بين الضفة الغربية وقطاع غزة . كما يعزو الباحث ذلك إلى مظاهر الانتهاك المجتمعي لحقوق الأفراد وممتلكاتهم ما يدل على خلل في العدالة المجتمعية، وضعف الحماية القانونية، بسبب تعدد المرجعيات والسلطات القضائية والأمنية في الضفة وغزة . وبالرغم هذا الإدراك لخطورة الانقسام، إلا أنه يوجد هناك مستوى من التشاؤم أو فقدان الثقة لدى المبحوثين بإمكانية تحقيق الوحدة الوطنية قريبًا، أو إلى غموض الرؤية حول آليات إنهاء الانقسام وتبعاته المجتمعية .

٥- لنتائج المتعلقة بالبعد الخامس: ما مدى تأثير الانقسام السياسي على الأمن السياسي؟

جدول رقم (٧) لمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبعد الخامس: مدى تأثير الانقسام السياسي على الأمن السياسي

الرقم	ترتيب الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
29	35	انهاء الانقسام السياسي شرط أساسي لتحقيق الأمن السياسي للمواطن الفلسطيني.	4.46	.7
30	32	يعزز الانقسام السياسي تراجع ثقة المواطنين بالمشاركة في الانتخابات.	4.34	.77
31	29	يقيد الانقسام السياسي قدرة المواطنين في التعبير عن آرائهم بحرية.	4.32	.65
32	33	يؤثر الانقسام السياسي على افصاح المواطنين عن انتماءاتهم السياسية.	4.26	.53
33	34	يسهم الانقسام السياسي في ضعف تجسيد المواطنة في فلسطين.	4.26	.63
34	3	يؤدي الانقسام السياسي إلى ازدياد حالات الاعتقال السياسي في فلسطين.	4.20	.88
35	30	يضعف الانقسام السياسي حرية نشاط التنظيمات السياسية في فلسطين	4.08	.78
		الدرجة الكلية	4.27	.5

يتضح من جدول رقم (٧) أن تأثر الانقسام السياسي على الأمن السياسي، كان مرتفع جدا على الفقرات (٢٩، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥)، حيث كان الوسط الحسابي لها أكثر من (4.2). وكانت مرتفعة على الفقرات (٣٠، ٣) حيث كان الوسط الحسابي لها ما بين (4.2-3.4)، وبذلك جاء الوسط الحسابي للدرجة الكلية مرتفعاً جدا، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.27). كما نلاحظ من خلال البيانات الواردة في جدول رقم (٧) أن الفقرة (٣٥) حصلت على أعلى المتوسطات الحسابية (4.46)، والانحراف المعياري (.7)، وبمستوى مرتفع جدا، أما الفقرة (٣٠) حصلت على أقل الفقرات (متوسطاً حسابياً)؛ إذ حصلت على متوسط حسابي (4.08)، وانحراف معياري (.78) بمستوى مرتفع، ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى إدراك عينة الدراسة لآثار الانقسام السياسي على الأمن السياسي الذي يستهدف تمكين الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم السياسية دون خوف أو تهديد، مما يعزز من قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على تحقيق الاستقرار وتعزيز المشاركة السياسية، وتمكين المواطنين من التعبير عن آرائهم بحرية، والافصاح عن انتماءاتهم السياسية، وتعزيز حرية نشاط التنظيمات السياسية. وبناء الثقة بين

المواطنين ومؤسسات الحكم. وبالرغم من ذلك إلا أن تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان تشير إلى جملة من الانتهاكات عبر تقاريرها والتي تعد مساساً بالأمن السياسي للفلسطينيين، فإشارة انها

في العام ٢٠٢١ تقلت 70 شكوى (الهيئة المستقلة تقرير 27، 77: ٢٠٢١) فيما يتعلق بحرية الرأي والتعبير، كما أنها العام 2022 تلقت 58 شكوى بشأن الحق في حرية الرأي (الهيئة المستقلة تقرير 28، 67: 2022)، ومن جانب آخر إن الاعتقال السياسي والاحتجاز الإداري بدون مذكرة قانونية، وفي العام 2020 تلقت الهيئة المستقلة لحقوق الانسان 425 شكوى بشأن التعرض للاعتقال السياسي والاحتجاز الاداري (الهيئة المستقلة تقرير 26، 65: 2020)، وبلغت ادعاءات الاعتقال السياسي على خلفية حرية التعبير في(الهيئة المستقلة تقرير 26، 66: 2020)، كما تم الاحتجاز على خلفية انتقاد الافراد وبعض الشخصيات العامة، أو تعليقهم على قضايا اجتماعية وسياسية على وسائل التواصل الاجتماعي أو في وسائل الاعلام لمدة 24 في مراكز التوقيف التابعة للأجهزة الأمنية. أما في العام 2021 تلقت الهيئة 376 (الهيئة المستقلة تقرير 27، 62: ٢٠٢١)، أما في عام 2022 تلقت الهيئة 82 شكوى بشأن الاحتجاز دون إبراز مذكرة قانونية صادرة عن النيابة العامة (الهيئة المستقلة تقرير 28، 6: 2022)، كما تلقت الهيئة 73 شكوى ترتبط في الاحتجاز الإداري على ذمة المحافظ(الهيئة المستقلة تقرير 28، 62: 2022).

ويعتبر الحق في التجمع السلمي من أهم الحقوق السياسية الدالة على تأثير الانقسام السياسية على الأمن السياسي للفلسطينيين؛ حيث تلقت الهيئة المستقلة 29 شكوى حول الحق في التجمع السلمي جميعها في الضفة الغربية (الهيئة المستقلة تقرير 26، 80: 2020)، أما في العام 2021 تلقت الهيئة 40 شكوى (الهيئة المستقلة تقرير 27، 83: 2021)، وفي العام 2022 تلقت الهيئة 26 شكوى (الهيئة المستقلة تقرير 28، 74: 2022).

كما أن الحق في تكوين الجمعيات يُعد حقاً سياسياً الدالة على الأمن السياسي؛ حيث تلقت الهيئة 3 شكاوى تتعلق في الحق بتكوين جمعيات، 2 منها تتعلق بالسلامة الأمنية، وشكوى واحدة تتعلق بإغلاق الجمعية دون مراعاة للمعايير القانونية التي أقرها قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية ولائحته التنفيذية (الهيئة المستقلة تقرير 26، 86: 2020)، وبلغ عدد الشكاوى الواردة إلى وزارة الداخلية 29 شكوى في الضفة الغربية، ولم يكن هناك شكاوى في قطاع غزة (الهيئة المستقلة تقرير 26، 80: 2020)، وفي العام 2021 تلقت الهيئة 40 شكوى بانتهاك الحق في تكوين الجمعيات (الهيئة المستقلة تقرير 26، 80: 2020)، وفي العام 2022 تلقت الهيئة 2 شكوى كلها في قطاع غزة، ولا شكاوى في الضفة الغربية (الهيئة المستقلة تقرير 28، 92: 2022)، كما استمر منع جميع الموظفين المدنيين والمستنكفين من الانتساب إلى الجمعيات العمومية والهيئات المحلية أو العمل كموظفين فيها أو أعضاء في مجلس الإدارة بناء على قرار وزير الداخلية في غزة رقم 48 لعام ٢٠٠٨ ،

ما يشكل ذلك قيداً للحق في تكوين الجمعيات والانضمام إليها (الهيئة المستقلة تقرير 28، 82: 2022). ونخلص للقول أن مدى يتأثر الانقسام السياسي على الأمن السياسي للفلسطينيين يتجلى في انخفاض مستوى الحريات السياسية، وضعف المشاركة السياسية، وتهديد الهوية السياسية الجماعية.

٦- النتائج المتعلقة بالبعد السادس: ما مدى تأثير الانقسام السياسي على الآمن الغذائي؟

جدولا رقم (٨) لمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبعد السادس: مدى تأثير الانقسام السياسي على الآمن الغذائي

الرقم	ترتيب الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
36	36	يضعف الانقسام السياسي الحكومة على تنفيذ برامج الدعم الغذائي بشكل فعال ومستمر لتحقيق الأمن الغذائي.	4.22	.55	مرتفع جدا
37	37	يؤدي الانقسام السياسي إلى صعوبة في وصول بعض السلع الغذائية الأساسية إلى محتاجيها.	4.6	.47	مرتفع
38	40	أدى الانقسام السياسي إلى ضعف في التنسيق بين المؤسسات الرسمية في تحقيق فاعلية البرامج المخصصة لتحقيق الأمن الغذائي.	3.94	.77	مرتفع
39	4	يعزز الانقسام السياسي من تسييس بعض المساعدات الغذائية وتوزيعها بشكل عادل.	3.92	.67	مرتفع
40	39	يسهم الانقسام السياسي في ارتفاع أسعار المواد الغذائية في فلسطين.	3.88	.80	مرتفع
41	42	ألغاء الانقسام السياسي يسهم بشكل فاعل ومستمر في تحسين الأمن الغذائي	3.86	.	مرتفع
42	38	يضعف الانقسام السياسي قدرة قطاع الزراعة على تحقيق انتاج الغذاء المحلي المطلوب لدعم الأمن الغذائي.	3.82	.75	مرتفع
		الدرجة الكلية	3.97	.55	مرتفع

يتضح من جدول رقم (٨) أن تأثر الانقسام السياسي على الأمن الغذائي، كان مرتفع جدا على الفقرة (٣٦)، حيث كان الوسط الحسابي لها أكثر من (4.2). وكان مرتفع على الفقرات (٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤، ٤٢) حيث كان الوسط الحسابي لها ما بين (4.2-3.4)، وبذلك جاء الوسط الحسابي للدرجة الكلية مرتفعاً، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.97). كما نلاحظ من خلال البيانات الواردة في جدول رقم (٨) أن الفقرة (٣٦) حصلت على أعلى المتوسطات الحسابية (4.22)، وانحراف المعياري (.55)، وبمستوى مرتفع جدا، أما الفقرة (٣٨) حصلت على أقل الفقرات متوسطاً حسابياً (3.82)، وانحراف معياري (.75)، ومستوى مرتفع، ويعزو الباحث ذلك إلى إدراك عينة الدراسة لآثار الانقسام السياسي على الأمن الغذائي ودلالات مفهوم الأمن الغذائي الذي يعني قدرة الفلسطينيين حصولهم على غذاء في جميع الأوقات، فحالة الانقسام الذي أخذ أوجه عديدة منها المؤسسي بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة المقالة في غزة نتج عنه ضعف في تنفيذ برامج الدعم الغذائي بشكل فعال ومستمر، ما أوجد صعوبة في وصول بعض السلع الغذائية الأساسية إلى محتاجيها، وتسييس بعض المساعدات الغذائية وتوزيعها بشكل عادل، وهذا من شأنه أن يضعف التنسيق بين المؤسسات الرسمية في تحقيق فاعلية البرامج المخصصة لتحقيق الأمن الغذائي، كما أن من أهم اوجه تأثير الانقسام السياسي على الأمن الغذائي، الخلل الهيكلي في السياسات الزراعية والاقتصادية، وتعطيل المشاريع التنموية، وضعف الرقابة على الاسواق.

٧- النتائج المتعلقة بالبعد السابع: ما مدى تأثير الانقسام السياسي على الأمن البيئي؟

جدول رقم (٩) لمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبعد السابع: مدى تأثير الانقسام السياسي على الأمن البيئي

الرقم	ترتيب الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
43	46	يجد الانقسام السياسي من برامج توعية بيئية موحدة في فلسطين.	4.22	.5	مرتفع
44	49	ألغاء الانقسام السياسي سيوحد المؤسسات المعنية بشؤون البيئة مما يحسن الأمن البيئي الفلسطيني.	4.20	.67	مرتفع
45	48	يؤدي الانقسام السياسي إلى تراجع في مستوى الحماية البيئية في فلسطين.	4.2	.69	مرتفع
46	44	يحول الانقسام السياسي من وجود استراتيجية وطنية موحدة للتعامل مع الموارد الطبيعية	4.02	.59	مرتفع
47	47	يضعف الانقسام السياسي من قدرة المجمعات البيئية في تنفيذ مشاريع وطنية مشتركة	3.96	.95	مرتفع
48	45	يضعف الانقسام السياسي من قدرة الجهات الرقابية في متابعة التعديات البيئية	3.92	.70	مرتفع
49	43	أضعف الانقسام السياسي من جهود تنسيق السياسات البيئية بين فلسطين	3.44	.97	مرتفع
		الدرجة الكلية	3.98	.55	مرتفع

يتضح من جدول رقم (٩) أن تأثر الانقسام السياسي على الأمن البيئي، كان مرتفع على الفقرات كافة حيث كان الوسط الحسابي لها ما بين (4.2-3.4)، وبذلك

جاء الوسط الحسابي للدرجة الكلية مرتفعاً، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.98). كما نلاحظ من خلال البيانات الواردة في جدول رقم (٩) أن الفقرة (٤٦) حصلت على أعلى المتوسطات الحسابية (4.22)، وإنحراف المعياري (.5)، وبمستوى مرتفع ، أما الفقرة (٤٣) حصلت على أقل الفقرات متوسطاً حسابياً (3.44)، وانحراف معياري (.97)، بمستوى مرتفع، يعزو الباحث استجابة عينة الدراسة إلى إدراكها أن الأمن البيئي يمثل بعداً هاماً من أبعاد الأمن الإنساني، ويقصد به حماية الموارد الطبيعية ونقاء البيئة وخلوها من التلوث، والانقسام السياسي غدا عاملاً يساعد على مفاقمة لأزمات البيئة كونه حال دون وجود استراتيجية وطنية موحدة للتعامل مع الموارد الطبيعية، وحد من قدرة الجمعيات البيئية في تنفيذ مشاريع وطنية مشتركة، وأضعف قدرة الجهات الرقابية في متابعة التعديات البيئية، وحال دون جهود تنسيق السياسات البيئية بين فلسطين بفعل الانقسام الجغرافي بين الضفة وغزة، وضعف التشريعات البيئية بسبب تعطل البرلمان. كما أن فلسطين تعاني من تلوث التربة المرتبط بمخاطر كبيرة أهمها تلوث تلوث المياه الجوفية الناجم عن النفايات الصلبة والمياه العادمة غير المعالجة في ظل عدم وجود نظام شامل وصحي لإدارة النفايات الصلبة والمياه العادمة بجميع أنواعها، وتشير سلطة جودة البيئة من خلال تحليل الواقع في مجال تلوث التربة إلى التالي: (سلطة جودة البيئة، ٣٧: ٢٠٢٠).

١- تلوث التربة الناجم عن سوء ادارة المخلفات السائلة والصلبة من مصادرها المختلفة.

٢- انجراف التربة الطبيعي وغير المضبوط في العديد من المناطق.

٣- عدم وجود تدخلات على نطاق واسع لوقف زحف التصحر وتدهو التربة وانجرافها.

كما وتعاني فلسطين من تلوث الهواء، إذ تشير سلطة جودة البيئة من خلال تحليل الواقع في مجال تلوث الهواء إلى التالي: - (سلطة جودة البيئة، ٤٢-٤٦: ٢٠٢٠).

١- تلوث الهواء من المواضيع التي لم تلقى الاهتمام من الجهات الرسمية.

٢- لا يوجد معالجة هدفها ضبط التلوث.

٣- لا يوجد تقييم كمي أو نوعي للتلوث الهوائي.

٤- لا يوجد تقييم للتلوث الناجم عن المناطق الصناعية والمستوطنات في الضفة الغربية.

٥- لا يوجد قياس للتلوث في الأبنية سواء كانت السكنية أو الصناعة.

٦- التشريعات والنظم الهادفة إلى مراقبة جودة الهواء والحد من الثلوث غير كافية وغير فعالة.

٧- لا يوجد تعليمات ومقاييس وإجراءات لمنع استخدام الغازات التي تستنزف طبقة الاوزون وغم وجود نص في قانون البيئة حول ذلك. ومن جانب أخر تشير سلطة جودة البيئة من خلال تحليل الواقع في مجال تلوث البيئة البحرية والساحل إلى التالي:- (سلطة جودة البيئة، ٤٧-٤٨: ٢٠٢٠).

١- لا يوجد تقييم نوعي زماني ومكاني للبيئة البحرية.

٢- لا يوجد تقييم لكمة مخلفات تصريف المياه العادمة للبحر.

٣- لا يوجد تقييم نوعي وكمي لقطاع الثروة السمكية وتنظيمة في غزة.

٤- لا يوجد تقييم لقياس تأثير تصريف المياه العامة على الثروة السمكية.

٥- لا يوجد تقييم لتأثير تلوث مياه البحر على السياحة.

٦- لا يوجد تقييم للزحف العمراني وتهديده للساحل البحري.

٧- لا يوجد تقيييم لتغيير معالم خط الشاطئ بسبب النشاطات البشرية.

من الملاحظ أن التلوث في مجال التربة والهواء والبيئة البحرية وفق سلطة جودة البيئة بأمس التأثر بشكل فاعل في الانقسام الساسي منذ عام ٢٠٠٧ بسبب غياب استراتيجية وطنية موحدة للتعامل مع الموارد الطبيعية، وأضعف من قدرة الجمعيات البيئية في تنفيذ مشاريع وطنية مشتركة، وأضعف من قدرة الجهات الرقابية في متابعة التعديات البيئية، وأضعف جهود تنسيق السياسات البيئية بين فلسطين، لذلك الفلسطينيين بأمس الحاجة إلى انهاء الانقسام السياسي وتوحيد المؤسسات المعنية بشؤون البيئة ما يحسن الأمن البيئي الفلسطيني.

٨- خلاصة النتائج وترتيب الأبعاد والدرجة الكلية للاستجابات: -

جدول رقم (١٠) لمتوسطات الحسابية والنسب المئوية للأبعاد والدرجة الكلية للاستجابات

الرقم		المجال	متوسط الاستجابة*	النسبة المئوية	درجة الاستجابة
1	1	البعد الأول: مدى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاقتصادي	4.28	.38	مرتفعة جدا
2	5	البعد الخامس: مدى تأثير الانقسام السياسي في الساحة الفلسطينية على الأمن السياسي	4.27	.5	مرتفعة جدا
3	3	البعد الثالث: مدى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الشخصي	4.2	.46	مرتفعة جدا
4	4	البعد الرابع: مدى تأثير الانقسام السياسي على الأمن المجتمعي	4.3	.44	مرتفعة
5	2	البعد الثاني: مدى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الصحي	4.06	.50	مرتفعة
6	7	البعد السابع: مدى تأثير الانقسام السياسي في الساحة الفلسطينية على الأمن البيئي	3.98	.55	مرتفعة
7	6	البعد السادس: مدى تأثير الانقسام السياسي في الساحة الفلسطينية على الأمن الغذائي	3.97	.55	مرتفعة
		الدرجة الكلية	4.3	.4	مرتفعة

أقصى درجة للفقرة (٥) درجات

يتبين من الجدول رقم (١٠) السابق أن تأثر الانقسام السياسي على الأمن الإنساني في فلسطين كان مرتفع في البعد الأول والثالث والخامس حيث كان الوسط الحسابي لها أكثر من (4.2). وكانت مرتفعة على البعد الثاني والرابع والسادس والسابع حيث كان الوسط الحسابي لها ما بين (3.4-4.2)، وكانت مرتفعة على الدرجة الكلية حيث كان الوسط الحسابي (4.3). كما نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (١٠) أن البعد الأول: تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاقتصادي كان اعلى بعد حيث بلغ الوسط الحسابي له (4.28)، وبانحراف معياري (.38)، اما البعد السادس: تأثير الانقسام السياسي في الساحة الفلسطينية على الآمن الغذائي فكان اقل الأبعاد تقديرا حيث بلغ الوسط الحسابي لها (3.97) وبانحراف معياري (.55)، ويعزو الباحث ذلك إلى اختلاف عينة الدراسة في تقدير الاهمية النسبية لأبعاد قائمة الاستبيان الكاشفة إلى مدى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الانساني للفلسطينيين، وقد يكون مرد ذلك التخصص العلمي لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الاستقلال، وبالمجل كشفت استجابة عينة الدراسة أن

الانقسام السياسي ترك أثراً بليغاً على أبعاد الأمن الانساني للفلسطينيين.

٢- النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني الذي نصه: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تأثر الانقسام السياسي على الامن الإنساني في فلسطين من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (دراسة تطبيقية على أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الاستقلال) تعزى للمتغيرات (الجنس، الدرجة العلمية، سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي).

وتتعلق بهذا السؤال فرضيات الدراسة التالية: -

١- النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تأثير الانقسام السياسي على الأمن الإنساني في فلسطين تعزى لمتغير الجنس.

لفحص الفرضية تم استخدام اختبار (t) والجدول رقم (6) يبين النتائج

الجدول (٦) نتائج اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين للفروق على الدرجة الكلية لمتغير الجنس

البعد	الجنس	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(ت)	مستوى الدلالة (sig)
الدرجة الكلية	ذكر	37	4.0325	.36235	-2.905-	.009
	أنثى	3	4.4066	.459		

*** دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α≤٠.٠٥).**

يتبين من الجدول رقم السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠.٠٥) في في تأثر الانقسام السياسي على الامن الإنساني في فلسطين تعزى لمتغير الجنس على الدرجة الكلية حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ت) عليها أصغر من (٠.٠٥) وبهذا ترفض الفرضية الصفرية، ويتضح أن المتوسطات الحسابية و الفروق كانت لصالح الأناث، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى عدة عوامل، من أبرزها أن النساء عادةً ما يكنّ أكثر تأثرًا بالظروف السياسية والاجتماعية غير المستقرة، نظرًا لخصوصية موقعهن الاجتماعي وحساسيتهن تجاه قضايا الأمن والعدالة، فغالبًا ما تواجه الإناث في المجتمعات الهشة تحديات مضاعفة تتعلق بانعدام الأمن، والتمييز، والضغوط النفسية والاجتماعية، ما يجعلهن أكثر وعيًا بمخاطر الانقسام السياسي وانعكاساته على الواقع الإنساني، كما أن وجودهن في البيئة الأكاديمية قد يسهم في تنمية هذا الوعي وتعزيز إدراكهن لأثر الانقسام على الفئات الضعيفة والمهمشة، وهو ما يفسر ارتفاع تقديراتهن لمستوى التأثير على الأمن الإنساني مقارنة بالذكور.

٢- النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تأثر الانقسام السياسي على الأمن الإنساني في فلسطين تعزى لمتغير تعزى لمتغير الدرجة العلمية.

استخدمت المتوسطات الحسابية واختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدولين التاليين:

الجدول (٢) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير الدرجة العلمية

الخبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
محاضر	4.206	.2932
أستاذ مساعد	4.747	.39094
أستاذ مشارك فأعلى	3.9388	.6539
المجموع	4.298	.40672

ويتضح من خلال الجدول أعلاه أن هناك فروق بين المتوسطات الحسابية لفئات متغير الدرجة العلمية وللتحقق ما إذا كانت الفروق في المتوسطات الحسابية قد وصلت إلى مستوى الدلالة الإحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (٢) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق الكلية للأداة تبعاً لمتغير الدرجة العلمية

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	مستوى الدلالة(P)
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.32	2	.6	.969	.387
	داخل المجموعات	7.785	47	.66		
	المجموع	8.06	49			

***دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α≤٠.٠٥).**

يتبين من الجدول رقم (٢) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠.٠٥) في تأثر الانقسام السياسي على الامن الإنساني في فلسطين تعزى لمتغير تعزى لمتغير الدرجة العلمية

٣- النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تأثير الانقسام السياسي على الامن الإنساني في فلسطين تعزى لمتغير سنوات الخدمة.

استخدمت المتوسطات الحسابية واختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدولين التاليين: -

الجدول (٣) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير سنوات الخدمة

الخبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من 5 سنوات	4.0204	.25868
من 5_ 0 سنوات	3.8980	.2628
5- 0سنة	4.2978	.4323
5سنة فأكثر	4.042	.42006
المجموع	4.298	.40672

ويتضح من خلال الجدول أعلاه أن هناك فروق بين المتوسطات الحسابية لفئات متغير سنوات الخدمة وللتحقق ما إذا كانت الفروق في المتوسطات الحسابية قد وصلت إلى مستوى الدلالة الإحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (٣) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق الكلية للأداة تبعاً لمتغير سنوات الخدمة

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	مستوى الدلالة(P)
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.222	3	.407	2.72	.055
	داخل المجموعات	6.884	46	.50		
	المجموع	8.06	49			

***دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α≤٠.٠٥).**

يتبين من الجدول رقم (٣) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠.٠٥) في تأثر الانقسام السياسي على الامن الإنساني في فلسطين تعزى لمتغير سنوات الخدمة.

٤- النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تأثر الانقسام السياسي على الامن الإنساني في فلسطين تعزى لمتغير المسمى الوظفي، واستخدمت المتوسطات الحسابية واختبار

التباين الأحادي (One Way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدولين التاليين:

الجدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المسمى الوظفي

المتغيرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عميد	3.9456	.4239
مدير	4.43	.26827
رئيس قسم	4.0972	.5093
عضوهيئة تدريس	4.924	.3340
المجموع	4.298	.40672

ويتضح من خلال الجدول أعلاه أن هناك فروق بين الأوساط الحسابية لفئات متغير سنوات الخدمة وللتحقق ما إذا كانت الفروق في المتوسطات الحسابية قد وصلت إلى مستوى الدلالة الإحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (٥) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق الكلية للأداة تبعاً لمتغير المسمى الوظفي

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	مستوى الدلالة(P)
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.208	3	.069	.403	.75
	داخل المجموعات	7.898	46	.72		
	المجموع	8.06	49			

***دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α≤٠.٠٥).**

يتبين من الجدول رقم (٥) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠.٠٥) في تأثر الانقسام السياسي على الامن الإنساني في فلسطين تعزى لمتغير تعزى لمتغير المسمى الوظفي.

*** الخاتمة**

كشفت الدراسة أن الانقسام السياسي الفلسطيني يمثل خطراً حقيقياً يؤثر سلباً على أبعاد الأمن الإنساني السبعة للفلسطينيين، ويقف حائلًا قد يصل إلى تأثير الاحتلال الاسرائيلي تقويض تطلع الفلسطينيين للعيش الكريم، وهذا كان واضحاً من خلال استجابة عينية الدراسة لفقرات قائمة الاستبيان التي تقيس مدى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الانساني للفلسطينيين؛ حيث عبّرت عينة الدراسة عن إدراك حقيقي لأبعاد الأمن الانساني السبعة بسبب استمرار الانقسام السياسي منذ عام ٢٠٠٧ الذي عطل البرلمان كأهم مؤسسة وطنية تُعنى بأبعاد الأمن الإنساني وما تتطلبها من تشريعات تلبي احتياجات الفلسطينيين المتجدد تبعاً للتطورات التي تطرأ على حياة البشر، وتؤكد نتائج الدراسة و توصياتها ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية، وتوحيد المرجعيات الرسمية، وتفعيل دور الجامعات ومراكز الفكر والباحثين في دعم تطبيقات الأمن الإنساني المعبر عنها في الأبعاد السبعة، بما يضمن تمكين الفلسطينيين وصمودهم في وجه التحديات الداخلية والخارجية التي تعصف بقضيتهم، وبما يعزز من صمودهم وحقوقهم في العيش الكريم.

*** توصيات الدراسة**

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج كمية ونوعية تعكس أثر الانقسام السياسي على أبعاد الأمن الإنساني، يمكن بلورة مجموعة من التوصيات العملية التي تستهدف تعزيز هذه الأبعاد في ظل الظروف السياسية والاجتماعية القائمة، وذلك على النحو الآتي: –

في بُعد الأمن الاقتصادي: –

١- يجب الادراك أن الأمن الاقتصادي مرهون في تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية ومن ثم وتوحيد السياسات الاقتصادية في فلسطين.

٢- العمل بين الضفة الغربية وقطاع غزة لإعادة بناء القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني يتطلب محاصرة أسباب وآثار الانكماش في القطاعات الإنتاجية لاسيما منها الخدمان والانشاءات والصناعة والزراعة، بهدف تعزز الأمن الغذائي الاعتماد على الذات.

٣- خفض معدلات البطالة المرتفعة، والعمل على ايجاد فرص عمل عبر تنبني برامج تشغيل عاجلة وعلى وجه الخصوص في قطاع غزة سواء كانت برامج تشغيل في البنية التحتية ذات صلة في الحكومة، أو من خلال البرامج التي تتلقى دعماً من المؤسسات الدولية.

٤- محاولة فك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني في الاقتصاد الاسرائيلي بهدف اضعاف التبعية.

٥- العمل على انشاء صندوق طوارئ اقتصادي وإنساني وطني يقدم دعماً للمصالح التي تضرر بفعل الازمات المتتالية التي يواجهها الفلسطينيين كي تستطيع أن تستمر في تأدية مهامها.

٦- ضرورة تبني مبدأ التخطيط الاقتصادي المرن والمبني على بدائل تعتمد على نماذج متعددة للتعامل مع التحديات التي يواجهها الفلسطينيين ومنها استمرار الاحتلال والانقسام السياسي.

تعزيز الشفافية المالية والمحاسبة لتجنب تهديد المركز المالي للحكومة، فضلاً عن ارساء مبادئ الحوكمة في ادراة مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

في بُعد الأمن الصحي: -

١- تحقيق الوحدة السياسية والاسراع في انجاز المصالحة الوطنية، لما لذلك من آثار ايجابية على الأمن الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٢- ضرورة أن يكون للشأن الصحى احتراماً بعيداً عن الاختلافات السياسية، وارساء مبدأ الحيادية في العمل الصحي بعيداً عن الجغرافيا والسياسية، ما يضمن بما يضمن النزاهة والعدالة والمساوراة في تلقي الراعية الصحية.

٣- أن يتم استيعاب ودمج الكوادر الطبية التي همشت بسبب الانقسام السياسي، ورفع المظلم عنها.

٤- أن يكون هناك استراتيجية واحده في الضفة الغربية وقطاع غزة، لضمان تأدية الخدمات الصحية وتكاملها وتحسين فعاليتها.

٥- أن يكون هناك آلية مركزية تستهدف توزيع المستلزمات الطبية تعمل بشكل منصف في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، تستند إلى مبدأ الحاجة الفعلية بعيداً عن السياسة والمحاصصة.

٦- رفع مستوى وعي الفلسطينيين ازاء استمرار الانقسام السياسي على الشأن الصحي، واجراء مزيد من الدراسات التي تستهدف الاثار السلبية لإستمرار الانقسام على الشأن الصحي، وتنفيذ حملات توعية عبر الاعلام ومؤسسات

المجتمع المدني الموجه إلى الرأي العام بغية تعزيز ارادة الفلسطينيين في انهاء الانقسام السياسي.

في بُعد الأمن الشخصي: –

١. ضرورة إزالة القيود المفروضة على حرية التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، لا سيما تلك المتعلقة بالسفر لأغراض العلاج والتعليم ولمّ الشمل.

٢. العمل على توحيد إجراءات إصدار الوثائق الرسمية وجوازات السفر وضمان حق المواطنين في حرية التنقل دون تمييز سياسي أو جغرافي.

٣– العمل على بناء جسور من الثقة بين الفصائل الوطنية وتجنب المساس بالحقوق السياسية للفلسطينيين.

٤– رفع مستوى وعي الفلسطينيين في مفهوم المواطنة باعتبارها تعبيراً عن الحقوق والواجبات بعيداً عن الانتماء للفصائل السياسية.

٥– أن تطلع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان والمؤسسات الحقوقة الأخرى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة بسمؤولياتها وفقاً للقانون وأن تستمر في نشر تقارير دورية تؤثر في النخب السياسية.

٦– تعزيز وضمان المشاركة السياسية باعتبارها حق للإسان في اختيار ممثلية، والتأثير في صانع القرار واتجاهاته، ومدخل لتعزيز وصون الأمن الشخصي.

٧– ورفع مستوى وعي الفلسطينيين ازاء المشاركة السياسية الغائبة عنهم منذ قرابة عقدين من الزمن عبر برامج تثقيفية تعزز من إدراك غاياتها ومقاصدها بوصفها باكورة تحقيق الأمن الإنساني للفلسطينيين.

٨– ضرورة اجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية عامة كمدخل لاستنهاض النظام السياسي ووتجدد ثقة الفلسطينيين بمؤسسات النظام السياسي.

في بُعد الأمن المجتمعي: –

١– إطلاق مبادرات بغرض تعزيز السلام الاجتماعي والسلم الأهلي التي تقود إلى ضمان التماسك المجتمعي، والحد من الاستقطاب الناجم عن الانقسام السياسي.

٢– إيجاد مرجعيةٍ قضائية وقانونية واحدة في الضفة الغربية وغزة تضمن العدالة في تطبيق القانون وتعزز ثقة الفلسطينيين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

٣– إرساء أسس الحوار القائم على الوعي الوطني بقيادة وجهاء المجتمع المدني والأهلي من جامعات ونقابات ومؤسسات اجتماعية ودينية بغرض اعادة احياء الثقة المجتمعية التي طالتها تداعيات وآثار الانقسام السياسي.

٤– أن يطلع الإعلام بدور في ترسيخ قيم التسامح والتضامن عبر والتركيز على قيم العمل المشترك المتسلح بالانتماء الوطني الجامع، وإعلاء الوطن وقضاياه، ونبذ الفئوية والفصائلية التي كان ومازال لها دور في استمرار الانقسام السياسي.

٥– دعم المبادرات الشبابية الهادفة والداعية إلى الربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارهمها شقين مكملين للمشروع الوطني الفلسطيني في طريق اقامة دولة للفلسطينيينن قادرة على الحياة الذي يهدد ميلادها الانقسام السياسي.

٦– العمل على إيجاد خطة وطنية طويلة الاجل ذات أبعاد نفسية وقانونية وإدارية وتنموية تعالج آثار الانقسام السياسي على بنية المجتمع.

٧- دعم الحملات التي تهدف إلى تنمية الوعي المجتمعي بحقوق الفلسطينيين دون تمييز بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وانصاف المتضررين من الانقسام السياسي.

في بُعد الأمن السياسي: -

١- العمل على وقف الاعتقال السياسي، واحترام الحقوق السياسية، وحق تشكيل الجمعيات، وفسح المجال للمشاركة السياسية بالاستناد إلى المواطنة.

٢- موائمة القوانين المحلية التي تتناول الحقوق المدنية والسياسية مع المعايير الدولية، وتوحيد السياسات المؤسسية ذات العلاقة.

٣- نشر الوعي حول مفهوم الأمن السياسي من منظور معاصر الذي يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي.

٤- رفع مستوى وعي قوى الأمن والظابطة العدلية حيال احترام الحريات الاساسية التي يضمنها القانون.

٥- ضرورة التزام الضابطة العدلية بعدم توقيف المواطنين إلا بأمر من القضاء.

٦- تعزيز دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بصفتها جهة رقابية، والأخذ بتوصياتها.

٧- تبني خطاب سياسي رسمي من قبل مكونات العملية السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة يقر بالتعددية السياسية ويتجنب الفئوية السياسية من كافة الفصائل الفلسطينية.

في بُعد الأمن الغذائي: -

١- أبعاد المساعدات الغذائية عن الانتماءات والتجاذبات السياسية، وتعميق العمل المشترك بين مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية لضمان تنفيذ برامج الأمن الغذائي.

٢- دعم القطاع الزراعي وضمان رقابة فعالة على الأسواق.

٣- ضرورة إيجاد قاعدة بيانات وطنية للفئات موحدة تشير إلى الفئات المحتاجة للمساعدات الغذائية بهدف تحقيق المصداقية والعدالة في توزيعها إلى مستحقيها.

٤- ضرورة وجود قوانين ينبثق عنها لوائح تنفيذية تجرم وتمنع تسييس الغذاء لأهداف فصائلية أو فئوية.

٥- أن يكون هناك دور لمؤسسات وجمعيات المجتمع المدني كرقيب على المساعدات الغذائيبة بهدف ضمان العدالة والشفافية.

٦- العمل على رفع مستوى وعي المواطنيين حول أهمية الأمن الغذائي والأنماط الصحية في الاستهلاك، بالتعاون مع قنوات التنشئة من جامعات، مدارس، دور عبادة مؤسسات ناشطة في المجتمع....الخ.

في بُعد الأمن البيئي: -

١- أن يكون هناك استراتيجية وطنية واحدة لحماية البيئة تتسم بالفعالية في متابعة الشأن البيئي وتحد من التعديات البيئية.

٢- إعادة النظر في التشريعات البيئية وتحديثها سيما وأن البرلمان الفلسطيني معطل منذ عام ٢٠٠٧ ، بالاضافة إلى رفع مستوى وعي المواطنين حيال البيئة وقضاياها.

٣- تطوير دور سلطة جودة البيئة الفلسطينية مع وجود لجنة بيئية عليا تشرف على التنسيق بين المؤسسات البيئية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٤- العمل على وجود بنية تحتية عصرية تعالج النفيات الصلبة والمياه العادمة التي تتدفق إلى البحر في غزة التي تلحق ضرراً في البيئة والثروة السمكية.

٥- البدء الفوري في اجراء دراسات دورية تهدف إلى قياس مستويات تلوث التربة والمياه والهواء والبحر باستخدام اجهزة حديثة ومتطورة.

٦- اتاحة الفرص الكاملة بدون قيود سياسية أو إدارية تحد من نشاط الجمعيات البيئية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة ودعم جهودها في هذا الاطار.

٧- أن يكون لمفاهيم الأمن البيئي وقضاياه نصيباً في المناهج الدراسية على مستوى رياض الاطفال والمدارس والجامعات

٨- رصد وتوثيق انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي للبيئة في فلسطين لا سيما منها تصريف مخلفات المستوطنات، ومحاولة السيطرة على الموارد البيئية كينابيع المياة في منطقة الاغوار.

٩- الاسراع في انضمام فلسطين إلى المنظمات البيئية الدولية لضمان لمطالبة بالحقوق البيئية للفلسطينيين في الاراضي المحتلة.

هذه التوصيات ليست فقط تعد توصيات أكاديمية لدراسة علمية انجزت، وإنما صرخة لجموع الفلسطينيين الذين يعبرون بارادة حرة، منتمية لوطنهم، معبره عن رغبتهم في الانهاء الفوري للانقسام السياسي وتجاوز آثاره على الأمن الإنساني للفلسطينيين، وهذا يتطلب إرادة سياسية حرة وواعية و موحدة، وإصلاحًا مؤسساتيًا، وتعاونًا وطنيًا شاملاً، بما يضمن الحياة الكريمة مع ضمان حريتاهم وحقوقهم كبشر عانوا الويلات وتذوقوا أشد الآلام منذ ٨٠ عام في فلسطين كل فلسطين.

*** المراجع**

اولاً- المراجع العربية

الشورو، بشير. (٢٠٠٥). الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية، نيويورك، منظمة اليونسكو، ص ٩.

صالح، محسن. (٢٠٢٢). القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ص ٦٠.

ابراش، ابراهيم. (٢٠٠٩). جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، ٧٨ (٢٠)، ص٥.

أبو نحل، اسامة وخلف، بهاء الدين. (٢٠٦). الانقسام السياسي وتداعياته على قضية القدس، بحث مقدم إلى مؤتمر القدس العملي العاشر-القدس في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية: واقع ومستقبل، مؤتمر دولي محكم تعقده مؤسسة القدس الدولية في فلسطين بتاريخ ٢٠٦//٧، ص – ص ١-٢٣.

الأمير، حسين. (٢٠١٩). الأمن الإنساني وعلاقته بالتنمية البشرية وحقوق الانسان، العراق، مجلة أهل البيت عليهم السلام، ٢٤، (٥)، ص – ص ٥٣٦ – ٥٥٩.

الدعجة، حسن. (٢٠١٧). مهددات الأمن الإنساني، الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، ٢، (٢)، ص- ص ٢٧-٥٤.

أبو عجوة، ياسر وعسلية، محمد. (٢٠١٣). الانقسام وعلاقته في الاغتراب السياسي من وجهة نظر طلبة الجامعات الفلسطينية " دراسة تطبيقية على عينه من طلبة جامعة الأقصى، غزة، مجلة جامعة الأقصى، ٢، (٧)، ص – ص ٣٨-٧٦.

الحجار، عدنان. (٢٠١٣). آلية التشريع في فلسطين وتأثير الانقسام الفلسطيني عليها، غزة، مجلة جامعة الازهر، سلسلة العلوم الاجتماعية، ، (٣)، ص — ص ٣-٦٠.

أزوال، يوسف. (٢٠١٦). الأمن الإنساني: دراسة نظرية: الجذور، المفهوم، البعاد، والمخاطر، الجزائر، مجلة الحوار العربي، ٢، (٥) ص – ص ١-١٣.

بشتاوي، عماد. (٢٠٢٠). الانقسام السياسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بغداد، مجلة العلوم السياسية، ٦٢، ص – ص ٨٠-٠٣.

ثجيل، عادل. (٢٠١٦). الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم، بغداد، مجلة العلوم السياسية، ٥، ص – ص ٣٢٥-٣٥٥.

مرتجى، زكي. (٢٠١٤). الانقسام السياسي وأثرة على التنمية بمحافظات غزة وسبل التغلب عليه، غزة، مجلة جامعة القدس المفتوحة، ٣٤، ص – ص ٢٦٧-٣٠٦.

يوسف، خولة ويازجي، أمل. (٢٠١٢). الأمن الإنساني في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ٢، (٢٨)، ص – ص ٥٢٣-٥٥٠.

فؤاد، هند. (٢٠٢٠). الأمن الإنساني: المفهوم والعلاقات والابعاد، القاهرة، لمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلة الجنائية القومية، ٢، (٦٣)، ص – ص ١-٣٥.

عبد الأمير، حسين. الامن الإنساني وعلاقته بالتنمية البشرية وحقوق الانسان، كربلاء، مجلة جامعة أهل البيت، ٢٤، ص – ص ٥٣٦-٥٥٤.

ذياب، باسل. (٢٠١٤). المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين ٩٩٣-٢٠٤، رسالة ما جستير، نابلس جامعة النجاح الوطنية، ص ٧٢.

رفاعي، عبير. (٢٠١٥). الأمن الإنساني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة " دراسة ميدانية لقرية الشيخ درغام، جامعة دمياط، المؤتمر الجغرافي العلمي الدولي الأول: اتجاهات التنمية المستدامة في الوطن العربي وآفاق المستقبل ٢٧-٢٩/٤/٢٠٥، ص – ص ٢٧-٢٢٤٤.

جريدة الأيام. (٢٠٠٧). عدد ٤٠٩٧، رام الله، ص ٢.

دولة فلسطين، سلطة جودة البيئة، استراتيجية البيئة عير القطاعية (٢٠٢٠-٢٠٢٣)

تقرير لجنة الامن الإنساني. (٢٠٠٣). أمن الانسان الأن: حماية الناس وتمكينهم، نيويورك، ص٤.

تقرير اللجنة الدولية العنية بالتدخل وسيادة الدول ""ICISS، مسؤولية الحماية. (٢٠٠٣). نيويورك، ص٥.

تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان–ديوان المظالم. (٢٠٢٠). التقرير السنوي السادس والعشرون كانون الثاني–3 كانون الأول، فلسطين.

تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان–ديوان المظالم. (٢٠٢١). التقرير السنوي السابع والعشرون كانون الثاني–3 كانون الأول، فلسطين.

تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان–ديوان المظالم. (٢٠٢٢). التقرير السنوي الثامن والعشرون كانون الثاني–3 كانون الأول، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحصاد الاقتصادي للعام ٢٠٢٤ والتنبؤات للعام ٢٠٢٥، تاريخ التصفح، ٢٠٢٥/٦/٢٤.
https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=٥٩٠٣

الرعاية الصحية في فلسطين، تاريخ التصفح ٢٠٢٥/٦/٢٤.

Wikipedia contributors. (n.d.).. Wikipedia. Retrieved June 21, 2025, from https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=

سلطة النقد، الحصاد الاقتصادي الفلسطيني للعام ٢٠٢٤، والتنبؤات للعام ٢٠٢٥، تاريخ التصفح ٢٠٢٥/٦/٢٣.
https://www.pma.ps/ar/%D٨٪A٧D٩٪٨٤٪D٨٪A٥٪D٨٪B٩٪D٩%

تاريخ التصفح ٢٠٢٥/٥/٢٣، تقرير منظمة العفو الدولية ٢٠٢٤–٢٠٢٥، إسرائيل : الأراضي الفلسطينية المحتلة،
https://www.amnesty.org/ar/location/middle-east-and-north-africa/middle-east/israel-and-the-occupied-palestinian-territory/report-israel-and-the-occupied-palestinian-territory

قانون رقم لسنة ١٩٩٨ بشأن التعليم العالي، تاريخ التصفح ٢٠٢٥/٥/٢٤

تعريف جامعة الاستقلال
https://alistiqlal.edu.ps/about-university

Palestinian National Authority. Ministry of Health Strategy. (2011-2013). Palestinian National ,) Ramallah:

http://www.moh.ps/attach/20.p
df تاريخ التصفح ٢٠٢٥/٥/٢٠

ثانياً- المراجع الاجنبية

Gred Oberleinter (June 2002), Human security and human rights, european Training and research Centre For Human Rights And Democracy, Occasional paper series, Issue NO.p8 .

Kanti Bajpai,(August 2000), Human Security: Concept and Measurement, Kroc Institute Occasional Paper,p1 .

James Ohwofasa Akpeninor. "Modern Concepts of Security. "Published by "AuthorHouseBooks",p75,(Jun 202٥). http: //tinyurl. com/hpvcvjg

Kofi Annan. "Secretary-General Salutes International Workshop on Human Security in Mongolia. " UN Press Release at May 8-0, 2000. http: www. un. org/News/Press/docs/2000/20000508. https: //www. gdrc. org/sustdev/husec/Definitions. Pdf

"Human Development Report". United Nations Development Program (UNDP). p23, ١994. http: //tinyurl. com/hpmycm

https://info.wafa.ps/pages/details/3379
،

Definisions of Human Securiy, The global development research center" GDRC", p.9 < http://www.gdrc.org/sustdev/husec/Definitions.pdf